الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية



عنوان البحث:

الإصلاحات العثمانية وآثارها على بلاد الشام (1808-1861م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ حديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:

❖ رابحة بلعابد

❖ يمينة تنجور

تحت إشراف الأستاذ:

برمكي محمد

لجنة المناقشة:

د. امحمد مولاي...رئيسا ومناقشاً

أ. محمد برمكي...مشرفاً ومقرراً

د. عبد الملك بوعريوة...عضوا مناقشاً

الموسم الجامعي:1435-1436هـ/2014-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"

سورة الرعد الآية 11

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه على إتمام هذا البحث ،أهدي عملي

المتواضع إلى من قال فيهما الله سبحانه :

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى حكمتي وعلمي ..إلى أدبي وحلمي ..إلي الينبوع الذي لايمل .. "**أمي العزيزة**"

إلي قدوتي الأولى ومعلمي ...والنبراس الذي ينير دربي... إلى من رفعت رأسا

عاليا افتخارا به ...."**أبي العزيز**".

إلى أشقاء "فاطمة،سارة، عبد الكريم، عبد الرحمان، عبد الله"

إلى كل عائلة "غـــنــــجـــــور"

" إلى التي تحملت معي معاناة البحث زميلتي وأختي في الله "**رابحة**"

إلى الأصدقــاء والزمــلاء.

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار عبر طيات الحياة وسنين الدارسة و بالأخص

"دفــعـــة قســـم تاريـــخ2013 "

يمينة

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه في إتمام هذا البحث:

أهدي عملي المتواضع إلى من قال فيهما الله سبحانه :

إلى من سهرت عليّ تربيتي أنا وإخوتي وأكملت قيادة سفينة بيتنا " أمي "جزاها الله خيرا.

إلى روح التضحية والفداء " أبي "الغالي رحمه الله وطيب ثراه وجعل الجنة مثواه.

إلى من شاركوني تفاصيل حياتي إخواني وأخواتي حفظهم الله ورعاهم " فاطمة، عبد العزيز، يزيد، سعاد، فيصل، ممدوح، يحيى " وإلى زوجاتهم وأبنائهم.

إلى كل من يحمل لقب" بلعابـــــــد "وإلى جميع الجيران والأقارب.

إلى التي تحملت معي معاناة البحث زميلتي وأختي في الله "يمينة."

إلى جميع الأصدقاء والزملاء والأساتذة الكرام من الابتدائية إلى الجامعة .

إلى أرواح شهداء الجزائر وفلسطين الحبيبة .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

رابحة

شكر و عرفان

الحمد لله العلي القدير على منه وفضله علينا أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه .

ثم الشكر للأستاذ المشرف "برمكي محمد" الذي وجهنا وتابعنا في إنجاز بحثنا هذا آملين من المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناته .

والشكر موصول أيضا إلى كل من مد لنا يد المساعدة أيا كانت كتابا أو معلومة أو إرشاد من أساتذة أو طلبة.

فالله نرجو أن يتقبل من كل هــؤلاء وأن يجزيهم عنا خير الجزاء

رابحة+يمينة



مُقَدِّمَة

مقدمة

بدأت النهضة في أوروبا في القرن السابع عشر، وتطورت وسائل الحرب، فيها وأضحت جيوشها تجوب المحيطات، وتستكشف المستعمرات وتسيطر على طرق المواصلات البحرية، في حين كان العثمانيون يعانون من الهزائم الحربية، ويتخبطون في حمى الاضطرابات الداخلية، لذا التفوا إلى ضرورة الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية، خاصة في المجال العسكري، باعتبار أن الحكم العثماني في طبيعته عسكري، وقد بدأ الإصلاح في هذا المجال من القرن السابع عشر مع السلطان عثمان الثاني (1618-1622م)، لكن هذه المحاولة فشلت، حدث الأمر ذاته مع السلطان أحمد الثالث (1703-1730م) والسلطان سليم الثالث (1788-1807م) حتى القرن التاسع عشر بدأت حركة الإصلاح تأخذ منحى آخر، حيث ظهرت فئة مثقفة ثقافة غربية واستطاع اقناع السلطان بضرورة التجديد بدأ بالمجال العسكري والمجالات الأخرى، ومن هنا يأتي عنوان بحثنا الإصلاحات العثمانية وآثارها على بلاد الشام (1808-1861م).وقد تزامنت هذه الفترة مع مدة حكم السلطانين محمود الثاني (1808-1839)وعبد المجيد الأول (1839-1861م)

إشكالية البحث:

كانت الإصلاحات التي قام بها السلاطين العثمانيين في الدولة العثمانية قد ساهمت في النهوض بها سياسيا وعسكريا وثقافيا خلال القرن التاسع الميلادي، كما أدت إلى تغيرات عديدة داخل المجتمع العثماني.فيما تجلت الإصلاحات العثمانية وما مدى تأثيراتها على كيان الدولة العثمانية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الآتية:

-فما هي مظاهر هذه الإصلاحات في عهدي محمود الثاني وعبد المجيد ؟

-وما الدافع الذي جعل الدولة تنتهج حركة الإصلاح ؟

-وما هي ردود الأفعال من هذه الحركة ؟

-وكيف كانت انعكاساتها على بلاد الشام ؟

دوافع اختيار الموضوع :

دوافع موضوعية :إن موضوع الإصلاحات العثمانية من المواضيع الهامة في تاريخ الدولة العثمانية، وقد اخترنا بلاد الشام باعتبارها رابطا بين اسطنبول وباقي دول المشرق العربي بما فيها بلدان شبه الجزيرة العربية . دوافع ذاتية الفضول

إلى معرفة الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية عند إصابتها بالضعف والتراجع، فكان لابد لأي دولة أصابها الضعف أن تتخذ إجراءاتها للتغيير والتجديد في نظمها الإدارية والعسكرية وغيرها من المجالات الأخرى .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على فترة مهمة من تاريخ الدولة العثمانية من القرن التاسع عشر لتميزها عن المحاولات التي سابقتها في القرن 17م و18م ويزيل الإبهام عن كثير من الأحداث التي شهدتها الدولة منذ بروز بوادر الإصلاح.

المنهج المتبع :

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي باعتبار أن الموضوع تاريخي في حد ذاته، وحاولنا الوقوف عند الأحداث تحليلها ووصفها، كونه المنهج الوصفي التحليلي يصلح لعرض هذه الإصلاحات وعرض المواقف المختلفة منها والآثار الناجمة عنها .

خطة البحث :

اعتمدنا على خطة قوامها بمقدمة عرضنا فيها الإشكالية والدوافع التي دفعت بنا إلى اختيار الموضوع .

مدخل تمهيدي حاولنا فيه إعطاء لمحة عن الإصلاح وذلك بتعريف الإصلاح من خلال القواميس والموسوعات وتعريفه من خلال المفاهيم العثمانية بالإضافة إلى تعريف رواد الإصلاح في الدولة العثمانية.

قسمنا الفصل الأول المعنون بالدولة العثمانية و الإصلاح إلى مبحثين، الأول سميناه بأسباب التوجه العثماني إلى الإصلاح حيث حاولنا فيه عرض الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت بالدولة إلى انتهاج حركة الإصلاح،أما المبحث الثاني سميناه بمظاهر الإصلاحات في عهدي محمود الثاني (1808-1839)وعبد المجيد الأول (1839-1861)وقسمنا هذا المبحث حسب هذين الفترتين في الفترة الأولى تناولنا إصلاح الجيش أو إلغاء نظام الانكشارية بالإضافة إلى إصلاحات أخرى والفترة الثانية عرضنا فيها أهم إصلاحات السلطان عبد المجيد وهي إصدار مرسوم أوخط كلخانة 1839م ومرسوم همايون أو خط التنظيمات الخيرية 1856م،وإصلاحاته في مجالات أخرى .

تناولنا في الفصل الثاني المواقف من الإصلاحات وآثارها على بلاد الشام و قسمناه إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المواقف من الإصلاحات منها موفق المسلمين والمسيحيين والعثمانيين ومواقف بعض الدول الأوروبية التي كانت لها علاقة مع الدولة العثمانية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى آثار الإصلاحات على بلاد

الشام باعتبار أنها أقرب منطقة إلى الدولة العثمانية وهي أول من طبقت عليه هذه الإصلاحات وقد أعطينا لمحة عن انعكاساتها على المجال الثقافي والاجتماعي والعسكري والمجال الاقتصادي .

ختمنا بحثنا بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج الموصل إليها محاولين بذلك الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

أهم المصادر والمراجع:

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر أهمها:

-تاريخ الدولة العلية العثمانية لمؤلف المحامي فريد بك والذي أفادنا في الموضوع خاصة في المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية وغيرها وقد امتاز بالموضوعية.

-الدولة العثمانية للمؤلف لأرسلان شكيب والذي يعتبر مصدرا مهما في تاريخ الدولة العثمانية باعتبار أنه عايش تلك الفترة، ولقد رأينا فيه جانبا من الموضوعية خاصة في عرض الفتن التي وقعت بين الدروز والموارنة رغم أنه كان درزيا فلم نجد في هذا المصدر أن الكاتب ينحاز إلى نسبه وقد خدمنا كثيرا خاصة في الفصل الثاني.

-مشهد عيان حوادث سوريا ولبنان للمؤلف مشاقة ميخائيل والذي تظهر فيه عدم موضوعية الكاتب، وأنه ينحاز كثيرا إلى المسيحيين كونه مسيحي الأصل وقد افدنا في الآثار الاجتماعية.

أما المراجع : فقد اعتمدنا على:

-تاريخ العثمانيون للمؤلف طقوش سهيل، والذي خدمنا كثيرا في الموضوع خاصة في المعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية .

– الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط للعزاوي قيس جواد، فقد أفادنا في عرض خطر هذه الإصلاحات خاصة من الناحية الاقتصادية.

– أصول التاريخ العثماني لأحمد عبد الرحيم مصطفى فاعتمدنا على هذا المرجع في الفصل الثاني في المواقف من الإصلاحات والآثار الناجمة عنها .

الصعوبات:

واجهتنا عدة متاعب و صعوبات أعاقت عملنا و قصرت أفق بحثنا منها : صعوبة فهم لغة المصادر المعقدة و الغامضة في كثير من الأحيان، وكذا عدم توفر الوقت الكافي للبحث في المكتبات و ذلك لكثرة الالتزامات الدراسية من الواجبات الملقاة على عاتقنا.

الدراسات السابقة

لم نكن السابقين في دارسة هذا الموضوع فقد تناوله بعض الباحثين أمثال بعيو غانية في مذكرة ماجستير بعنوان التنظيمات العثمانية الا انه ما يؤخذ عليها عدم التعمق اكثر في مساوي التنظيمات في بلاد الشام.



ماهية الاصلاح

أولا:**تعريف الإصلاح**

ثانيا:مفهوم الإصلاح في الدولة العثمانية :

ثالثا:**رواد الإصلاح**

مدخل

اولا:**تعريف الإصلاح**:

ورد للإصلاح عدة تعريفات لغة واصطلاحا ومفهومه في المصطلحات العثمانية.

1)لغة:

يعرف ابن منظور الإصلاح بانه "نقيض الفساد والاستصلاح نقيض الاستفساد ،يقال رجل صالح في نفسه من قوم صلحا ومصلح في إعماله وأموره ، ويقول الراغب في المفردات الصلح يختص بإزالة التقارب بين الناس وإصلاح الله تعالى الإنسان يكون تارة بخلقة إياه صالحا أو بإزالة ما فيه من فساد بعد وجود ،وتارة يكون في الحكم له بالصالح"[1]

وجاء في قاموس المحيط لفيروز أباد "الصلاح ضد الفساد ، وأصلح ضد أفسد و إليه أحسن واستصلح نقيض استفسد"[2]

جاء في قاموس المرام في المعاني و الكلام " أصلح حاله زال الفساد منه".[3]

ومفهوم الإصلاح في القران الكريم قد ربط بالصلاح وهو أن يستقيم المرء كما أمر الله تعالى و يبتعد عن ما نهاه و هذا يتبين من خلال الإشارات القرآنية التي من أجلها أرسل الله سبحانه وتعالى الرسل والأنبياء فجمعيهم بعثوا بالإصلاح و الصلاح ، ونهوا عن الشرور و الفساد و يجب أن يكون العمل موافق للقول في الإصلاح [4]وهذه الإشارة اقتبست من قول شعيب عليه السلام في الآية من قول الله تعالى من سورة هود " ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾[5]

1- ابن المنظور، لسان العرب، مج2، تق:احمد فارس، دار صادر، بيروت، [د، س]، ص516_517.

2 -الفيروز أباد، القاموس المحيط، ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص229.

3 -مؤنس رشاد الدين، المرام في المعاني والكلام، دار الراتب الجامعية، بيروت، [د، س].ص518.

4 -الكيلاني عمر نجم الدين،"مفهوم الإصلاح في القران الكريم"،**مجلة ديالي**.ع الثامن والعشرون،كلية التربية الأصمعي،[د.م]،2008،ص1 .

5 -القران الكريم، سورة هود، الاية88.

2)اصطلاحا:

يعرف قاموس أكسفورد الإصلاح بأنه تغيير أو تبديل [1]نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائض خاصة في المؤسسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ،إزالة بعض التعسف أو الخطأ،و الإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل و خاصة التغيير أكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من الحقول.

ويعرف في المصطلحات السياسية الإصلاح بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا أسياسيا مرسخا للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل والفعالية الانجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والرؤية الإستراتيجية وتجديدا للحياة السياسية وتصحيح مساراتها ولصياغتها الدستورية وسيادة للقانون وفصلا للسلطات وتحديدا للعلاقات فيما بينها.

أما الإصلاح في المنظور الأوروبي فهو إعادة التشكيل والبحث عن وضع جديد وتطوير وتعديل وإزالة ما لم يعد صالحا للاستعمال وكلها معاني يستوعبها مفهوم الإصلاح في القواميس العربية الذي يلخص المضمون في إزالة ما يهلك ويفسد ويعطل .

أما محمد الغزالي (ت505هـ)بعد ما وضع واجب المسلم اتجاه نفسه بتهذيبه ،شرح في بيان معنى الإصلاح فقال: "أن المسلم يبدأ بإصلاح نفسه ،ثم أهل بيته ويتعدي بعد الفراغ منهم إلى جيرانه ،إلى أهل منطقته وبالتالي إصلاح مجتمعه ككل" [2].

وكذلك عرفه بن تيمية بأنه "صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و به صارت هده الأمة خير امة أخرجت للناس" [3]

وذكر الالواسي فقال "الإصلاح عبارة عن إتيان ما ينبغي والاحتراز عن ما لا ينبغي"[4]

تعرف الموسوعة السياسية الإصلاح بأنه"تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها ،وهو خلافا للثورة ،ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس

---

[1]-Dictionnaire Oxford Arabic, Arab Blad, 2014, p44.

[2] -الغزالي محمد ،إحياء علوم الدين،مج2.ط1،دار ابن حزم،العراق،2005،ص342.

[3] -ابن تيمية،السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية،تح:العمران علي ابن محمد،دار الفوائد،جدة،[د،س]،ص73.

[4]- الالواسي محمود،روح المعاني،ج9،تص:شكري الالواسي،دارا حياء التراث ،بيروت، ،[د،س]،ص145.

بأسس هذا النظام ،إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار للبنى المتداعية ،ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها".[1]

ثانيا:مفهوم الإصلاح في الدولة العثمانية :

ارتبط مفهوم الإصلاح بمصطلح التنظيمات فتعرف دائرة المعارف الإسلامية التنظيمات أنها مصطلح مأخوذ من قانون تنظيم أتمك ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد السلطان عبد المجيد الأول* وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عام خط شريف كلخانة و ورد اصطلاح تنظيمات الخيرية لأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم محمود الثاني** ، أما نهاية عهدها فكانت عام 1876م عندما بدأ حكم عبد الحميد الثاني(1876-1909).

إلا انه يوجد مفهوم أخر لهذا المصطلح مخالفا للأول ،يرى أن "الإصلاح سابق على التنظيمات ومختلف عنها في المقصد والمآل فالإصلاح مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها لو طبقت أن تحدث تغير إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية و التربوية و العسكرية وتعزيز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة ،أما في ما يخص التنظيمات فهي عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة هذه أي صدورها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية وهي الإدارة السلطانية وبذلك ما حدث بداية بخط كلخانة عام1839م وتبعتها سلسلة طويلة من القوانين و الإجراءات" .[2]

والتنظيمات كلمة عربية دخلت اللغة التركية وتعني في الاصطلاح السياسي :حركة التنظيم والإصلاح على المنهج الأوروبي الغربي، وفي الاصطلاح التاريخ التاريخي حركة الإصلاح التي حدثت في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر مهتدية بالمؤسسات والتنظيمات الأوروبية وعرفت بهذا الاسم لأنها تميزت بتنظيم شؤون الدولة وفق أسس جديدة في جميع المجالات.ويمكن تعريف حركة التنظيمات بأنها حركة ثقافية وإصلاحية حدثت في الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر .[3]

---

[1] – الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1، دار الهدى، بيروت، [د، س]، ص206.

* انظر الملحق 02، ص59

** انظر الملحق 01، ص58

[2] –العزاوي قيس جواد،الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط،ط1،الدار العربية للعلوم ،بيروت،1994،ص36.

[3] محمد حرب ،موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي–الدولة العثمانية–،دار سفير،القاهرة،[د،س]،ص59.

وفي تعريف آخر للتنظيمات :هي ترتيبات تستوحي التجربة الأوروبية من بعيد وهدفها تغير نظام الإمبراطورية العسكري والإدارية وإرساء هذه الإمبراطورية على أسس فكرية وقانونية جديدة أو هي إصلاح المجتمع وفق أنظمة سياسية تستوحي التجربة الأوروبية القائمة على الحرية و العدالة و المساواة متجسدة في مجالس نيابية منتخبة.[1]

ثالثا:**رواد الإصلاح:**

بعد ظهور نخبة مثقفة من أبناء العثمانيين المشبعين بالثقافة الغربية ،وبعد وصولهم إلى السلطة وتولهم بعض المناصب فيها كمنصب الصدارة العظمى أو وزير أول ،سعى هؤلاء إلى الإصلاح نظرا لإيمانهم بضرورة وجوب التجديد والاقتباس من الغرب وعرف هؤلاء الرواد برجال التنظيمات . من أبرزهم:

1)مصطفى رشيد باشا (1800_1858):

تلميذ المستشرق سلفستر دي ساس [2]،ويعد أبرز رواد الإصلاح وهو احد المؤمنين بقيمة الإصلاح السياسي[3]، ويعتبر أب التنظيمات ،كان قد سار على درب مماثل للدرب الذي سار عليه الكثير من رجال الدولة في عصره أمثال السلطان محمود الثاني وغيره انحدر مصطفى رشيد باشا[*] من أسرة جد متواضعة،كان والده أحد مدراء الأوقاف الخيرية للسلطان بايزيد الثاني .[4]

عند تولى محمود الثاني السلطة(1808_1839)عين في منصب الصدر الأعظم [**]، فبدأ مصطفى باشا بقتل جميع أعوان السلطان مصطفى الرابع (1807_1808) المعارضين التجديد والإصلاح ،وانفرد البيرقدار مصطفى باشا بالأمر والنهي بموافقة من السلطان محمود الثاني،وعقد اجتماعا بحضور الأعيان والوزراء وأوضح لهم وجوب إصلاح أوجاق الانكشارية وتأسيس جيش يضاهي أو يماثل الجيوش الأوروبية في تعليمه ومعداته حيث قال الصدر الأعظم أنه من جملة الانكشارية وهو يفتخر لكونه من هذا النظام ولكنه يرى إن هذا النظام فسد وفقد كل مزاياه

---

[1] –محمد كامل ظاهر،الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر،دار البيروني للطباعة و النشر،[د،م]،[د،س]،ص92

[2] –بني المرجة موفق،صحوة الرجل المريض،مؤسسة صقر الخليج،الكويت،1984،ص71

[3] –طقوش سهيل،المرجع السابق، ص399

[*] انظر الملحق03، ص60

[4] –متنتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ج2،ط1،تر:بشير سباعي،دار الفكر للدراسات،القاهرة،1989،ص67

[**] **الصدر الأعظم** :مرتبة بعد السلطان وهو بمثابة الوزير الأول، ظهر هذا المصطلح سنة 1654 عهد السلطان محمد الرابع، انظر: محمد التوجي، بلاد الشام إبان العهد العثماني، ط1، دارالمعرفة، بيروت، 2004، ص73.

القديمة ونسي جميع القوانين التي فرضها عليهم السلطان سليمان القانوني (1520_1566)التي كان يجب التقيد بها مع إتباع الطرق العصرية الأوروبية [1]

في عام1832م شغل منصب السكرتير الأول للآمدى_وهي خدمة مسؤولة عن إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للإمبراطورية _[2]وبعد مضى عامين عُين سفيرا لبلاده في باريس، ومنها كان يرسل تقارير يحث المسؤولين فيها على المضي قدما في الاقتباس من النظم الغربية ، وفي عام 1837م جرى تعينه وزيرا للشؤون الخارجية، وبعد تلقيه خبر وفاة محمود الثاني غادر مصطفى باشا بريطانيا وأثناء عودته إلى البلاد كان على يقين أن إصلاح الدولة العثمانية يستلزم تطوير مبادئ تهتدي بها الحكومة وجعلها شبيهة بالنمط الأوروبي.

وبعد تولي السلطان عبد المجيد (1839_1861) للحكم كلفه بقراءة مرسوم كلخانة على الملأ مراعيا فيه مصلحة المسيحيين وتحسين أحوالهم.[3]

ساهم مصطفى باشا في إدخال الإصلاح والتغريب إلى الإمبراطورية ،ساعده في ذلك إتقانه اللغة الفرنسية وإيمانه بسياسات الدول العظمى وعمله كسفير في لندن وباريس، حيث أُعجب رشيد باشا بأسلوب الحكم الدستوري البرلماني الأوروبي وعزم أن يرفع بالدولة العثمانية إلى مصاف الدول الأوروبية وبالإضافة إلى مرسوم كلخانة، كانت له عدة إنجازات أخرى منها قانون إصلاح التعليم 1846م وقانون إصلاح النظام التجاري العثماني 1850م.

إلا أن نشاطه الإصلاحي شهد تأرجحا بسبب الظروف السياسية وتقلبات مزاج السلطان المفاجئة ومؤامرات التيار المحافظ ،إلى أن توفى عام 1858م بعد توليه منصب الصدر الأعظم وخمس مرات،وعدة بعثات إلى الخارج وفترتي تعيين لمدتين طويلتين نسبيا على رأس وزارة الشؤون الخارجية [4]،مخلفا لنا أهم تلاميذه لإتمام مسيرة الإصلاح في السلطنة.

2)محمد أمين عالي باشا(1815_1871):

[1] –شكيب ارسلان،تاريخ الدولة العثمانية،ط1،تح:السامحي حسن سويدان،دار ابن كثير،بيروت،2001،ص267_268

[2] –متنتران روبير،المرجع السابق،ص67

[3] –بعيو غانية،"التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية،"رسالة ماجستير التاريخ الحديث،إشراف غربي غالي،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر،2008_2009،ص79

[4] –مانتران روبير،المرجع السابق،ص68

محمد أمين عالي باشا *هو أحد تلاميذ مصطفى رشيد باشا[1] ،وهو ابن تاجر صغير من تجار استانبول، تخرج من غرفة الترجمة، ولعب دورا نشيطا في تطبيق الإصلاحات، دخل في خدمة الباب العالي وهو دون العشرين من عمره، وبفضل ميله إلى اللغات الأجنبية تم تعينه سفيرا في لندن 1841م ومنذ ذلك التاريخ تقاطعت مسيرته العملية مع مسيرة مصطفى باشا.

يعتبر عالي باشا أحد المخططين لمرسوم الهمايوني الصادر سنة 1856م وأحد المحركين الرئيسيين للمجلس الأعلى للإصلاحات المنشأ عام 1854م من أجل الإشراف على الإجراءات التجديدية وتطويرها.وغيره من رجال التنظيمات كان متمكنا من الأعمال السياسية ومتحققا من مقاصد أوروبا السيئة نحو الدولة الإسلامية الوحيدة فهو لم يدع فرص للسفراء الأجانب للتدخل في المسائل الداخلية للدولة أثناء صدارته [2] ،فكان له الفضل في إخماد الثورة في البوسنة والهرسك وإصلاح أحوالها وأنهى بحكمته مسألة الجبل الأسود و المزيد من الإصلاحات الداخلية إلا إن موته في 07سبتمبر1871م حطم فكرة التجديد والتنظيمات و الانقلابات الفكرية.[3]

* انظر الملحق 04، ص61

[1]- يلمزاوتونا،تاريخ الدولة العثمانية، ج2،تر:عدنان محمود سليمان،شركة الهلال،استانبول،1990، ص30_31

[2] -مانتران روبير،المرجع السابق،ص69.

[3] -بعيو غانية،المرجع السابق،ص90.



الدول العثمانية والإصلاح

المبحث لأول :أسباب التوجه العثماني للإصلاح

المبحث الثاني: مظاهر الإصلاحات العثمانية

الفصل الأول : الدولة العثمانية والإصلاح

ابتداء من القرن السابع عشر بدأت الدولة العثمانية تسير تدريجيا نحو التدهور والضعف إلى غاية القرن التاسع عشر ميلادي ،ويرجع معظم المؤرخين سبب لجوئها لهذه الإصلاحات إلى أسباب داخلية وخارجية، وفي خضم هذه الأسباب اندفع رجال الدولة إلى تغيير هذا الوضع، وكان من الطبيعي أن تتجه الرغبة إلى النظام العسكري اولا باعتبار أن الدولة ذات طابع عسكري، ثم الاتجاه بعدها إلى إيجاد مجموعة تنظيمات إدارية ومالية وقضائية .

المبحث لأول :أسباب التوجه العثماني للإصلاح

عرفت الدولة العثمانية أسباب داخلية وخارجية، دفعت بها إلى انتهاج حركة الإصلاح وهي كالآتي :

أولا:أسباب داخلية

وتمثلت الأوضاع التي عاشتها الدولة العثمانية قبيل ظهور فكرة الإصلاح إلى الاضطرابات والثورات التي تسبب فيها عدة أطراف من الدولة نذكر منها :

1)ضعف السلاطين:

إن ضعف السلاطين كان سببا في ضعف الدولة العثمانية في حد ذاتها ،فبعد وفاة السلطان سليمان القانوني في 1566م ،تولى العرش سلسلة من السلاطين الضعاف، حيث اعتلى العرش سبعة عشر سلطانا ،فمنهم من مات سريعا، ومنهم من تولى العرش في سن طفولته، فأحمد الأول (1603-1617م) وعثمان الثاني (1623-1640م) كانا في الرابعة عشر من عمرهما، ومراد الرابع كان في الثانية عشر ،ومحمد الرابع (1648-1687م) كان ابن سبع سنين ،وكانت عهود هؤلاء القصر فرصة لحكم النساء والمحظيات (الحريم السلطاني) [1]وبعد أن كان السلطان يخرج للحرب بنفسه، أصبح الجيش يقاتل تحت إمارة القائد الأكبر، ولو لم يكن السلطان موجودا، فكان هذا التغيير سببا في تقاعس أغلب السلاطين عن الخروج من قصورهم الباذخة، وتفضيهم البقاء مع غلمانهم وجواريهم المختلفة الأجناس ،من تكبُد مشاق القتال [2] .

[1] -.ياغي إسماعيل ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي ،ط2،مكتبة العبيكان[د. م]1998،ص139.

[2]-المحامي فريد بك ،تاريخ الدولة العثمانية ،تح: إحسان حقي،ط1،دار النفائس ،بيروت ،1981م ، ص،252.

بالإضافة إلى تفكك الأسرة الحاكمة وتعدد أمهات الأولاد، وبالتالي اختلاف الأولاد فيها بينهم على الحكم وتدخلت الجواري في سياسة الدولة بالتوسل لدى السلطان لرفع هذا أو تسليم الصدارة العظمى لهذا.[1]

2)فساد الجيش الانكشاري:

اعتبر الجيش الانكشاري* أساس الدولة ،فالحكم العثماني في طبيعته عسكري،كما أن هو الذي يحكم إلى جانب وظيفته الأصلية في الحرب، فهذا الأخير تحول من جيش قاد الدولة إلى النصر، وترجيح كفتها في المعارك إلى جيش مستهتر ،كثير التمرد والعصيان، يهزم في أغلب المعارك التي يخوضها وتحول إلى أداة تخريب وفتك بمن وقف في طريقه، وتدخلت الانكشارية في السلطة مستغلة الصراع بين أبناء السلاطين، مما أفسح لها المجال بتولية وعزل من أرادت على حسب أهوائها الشخصية[2]، ورغباتها المادية ،فضعفت تربيتهم الإسلامية وتعاطوا الخمر، وانتشرت الرشوة والفساد وعدم الطاعة للسلطان ،ولما دب الفساد في صفوف الانكشارية، تحطمت القوانين التي أنشأ على أساسها الجيش ،فحدث اندماج بين الانكشارية والأهالي عن طريق الزواج (مع العلم انه كان يمنع عليهم الزواج)أو عن طريق الانتساب إلى أصحاب الحرف وبانتماء السكان المحليين إلى الانكشارية عبر ايالات الدولة العثمانية وللتمتع بامتيازاتها ،غلب الطابع المحلي على الفرق حتى أصبحوا يعرفون ب"اليردلية"[3]التي دخلت في صراع مع الانكشارية الجديدة او "القابيقول "التي كانت تبعث بهم اسطنبول بين الحين والآخر لإقرار الأمن.[4]

ومن ابرز الجرائم التي اقترفوها قتلهم السلطان إبراهيم الأول(1640-1648م) والسلطان محمد الرابع (1648-1687م) كما ثاروا على سياسة السلطان أحمد الثالث (1730-1730م) لطعنهم لسياسته السلمية مع الدولة الصفوية فإيقاف الحرب في نظرهم سوف يحرمهم من الغنائم لذلك عزلوه من منصبه ونصبوا ابن أخيه السلطان محمود الأول (1730-1754م)ومن جرائهم كذلك سلب المدن المفتوحة وتخريبها.[5]

الملاحظ أن ثورات الانكشارية استمرت ضد كل من يعترض مصالحهم، فمن ثوراتهم قيامهم بحركة عصيان ضد الدولة العثمانية في بلاد الصرب في السنوات الأولى من حكم سليم الثالث (1789-1807م) وتعدوا على

[1] - شاكر محمود التاريخ الإسلامي –العهد العثماني –ج8،ط3،المكتب الإسلامي ،بيروت 1991،ص122

* **الانكشاري** :تحريف لكلمة يني تشري التي تعني لجيش الجديد. انظر: المحامي فريد بك ،المرجع السابق ،ص123.

[2]- المغازي أماني ،دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية ،ط1،دار القاهرة ، القاهرة ، 2008،ص153-157.

[3]- ياغي إسماعيل، المرجع السابق، ص91.

[4]-غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2011،ص131.

[5]-قطوش محمد سهيل ،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس، بيروت، [د،س]،ص255.

الصربيين الذين اشتركوا في الحرب ضد الدولة العثمانية بالرغم من تعهد الدولة في معاهدة "زتشوي" عام 1790م بعدم التعرض للصربيين ،والعفو عن كل من اشترك في الحرب، وبتعدي الانكشارية عليهم فهذا يعني خروج الدولة العثمانية على تعهدها للنمسا، وقد قامت الدولة بطردهم من بلاد الصرب، بعد أن سلبوا ونهبوا وعاثوا في الأرض فسادا.[1]

3)تعدد مراكز السلطة:

قسمت الدولة العثمانية إلى مجموعة من الايالات وتولت بعض الأسر حكم هذه الايالات، فحكموا حكما وراثيا وأحيانا مستقلا عن الدولة، منها أسرة آل العظم (1724_1786)في سوريا والأسرة الجليلة بالموصل في العراق (1737-1775م)، وحكم الدايات بالجزائر (1671-1830م) والبايات بتونس والقرمانلية بليبيا (1711-1835م) .[2]

وهذا التعدد لمراكز السلطة وبعد المسافة بينها و اسطنبول مركز الخلافة أوجد صعوبة على الدولة العثمانية في السيطرة على زمام الأمور، كما أنها عندما أعطت هذه الأسر حكما وراثيا ساهمت في انفصال هذه الايالات عنها .مثلما حدث فعلا في ايالات الجزائر التي انفصلت وأصبحت تبعيتها أسمية فقط تمثلت في الدعاء للسلطان في الخطبة في الجمعة والتعاون معها في الحروب بتقديم المساعدات العسكرية للبحرية التركية في حالة تعرضها لاعتداء خارجي مثل معركة نافرين1827م التي شارك فيها الأسطول الجزائري وتحطم في نهاية المعركة .[3]

4)فساد الوزراء:

أما بالنسبة لنفوذ الوزراء فقد تنامي على حساب السلطان وسلطاته وأصبحت زمام الأمور بيدهم وأشرف الصدر الأعظم على أكثر وظائف الدولة كالجيش والإدارة المركزية وإدارة الولايات ففي عام 1656م ،عين في منصب الصدارة "بكر بكي محمد " الذي نشر الخوف وقضى على 63الف شخص وانتشرت الرشوة ،فأصبح المرشح لتولي المنصب الإداري أو الوظيفة المهمة يقدم الهدايا لشراء المنصب، بدلا من اعتمد معيار الكفاءة والخبرة في اختيار الحاكم أو الوالي ،وانعكس ذلك على الواقع الإداري والوظيفي، فلجأت الدولة في مجال الأرض وضرائب إلى نظام

[1]- الهاشمي عبد المنعم ،الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، بيروت ،2004،ص385

[2] -نمير طه حسين، ياسين ،تاريخ العرب الحديث والمعاصر ،ط1،دار الفكر ،عمان ،2010،ص17.

[3]-بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م،دار الغرب الإسلامي، بيروت ،1998م،ص60.

عرف بنظام "الالتزام"*جمع الواردات أو العائدات المالية حيث استغل الملتزم الأرض ومحاصيلها ووارداتها والماشية والفلاح بشكل تعسفي، فأصبح هذا النظام عبئا ثقيلا على المواطن في الريف والمدينة وعلى مؤسسات الدولة.[1]

5) تعدد القوميات :

شهدت للإيالات العثمانية بعض الاضطرابات والقلاقل بسبب تعدد القوميات مثل لبنان التي عاشت انقسامات طائفية الاجتماعية والدينية تمثلت في الصراع بين القيسية واليمنية

المدعمة من طرف الدولة العثمانية وكذلك الصراع بين الموارنة** و الدروز ***كانت نتيجتها مذابح في كلا الطرفين [2].

أما سوريا فقد عاشت ثورات متعاقبة نظرا لسياسة الحكام مثل "أحمد باشا الجزار" ****الذي عرف بشدته الدموية في تعامل مع الناس واستمرت الثورات في بلاد الشام إلى غاية 1798م ثم توالى عليهم حكام كل حاكم يطيح بالآخر.

كما شهد العراق صراعا بين العرب المؤيدين من طرف "محمد علي،" *****والأكراد المؤيدين من طرف شاهات إيران، واستمر الوضع غير مستقر بالعراق بسبب انقسامه إلى سنة وشيعة وحضر وبادية .

* الالتزام:إى أن يلتزم رأسمالي من رجال الدولة الضريبة السنوية عن مساحة الأراضي يتولى هو بعد ذلك جمع الأموال من أهلها فكان الملتزم يستغل الأراضي والفلاح بشكل تعسفي أنظر: طقوس محمد سهيل: المرجع السابق،ص249

[1]-نمير طه ياسين،المرجع السابق،ص19.

** **الموارنة** :طائفة مسيحية ،اشتق اسمها من اسم القديس مارون ،ظهرت هذه الطائفة في بلاد الشام حيث لعبت فيها دورا سياسيا .انظر :عمر عبد العزيز عمر ،نفس المرجع،ص14.

*** **الدروز**: لفظة فارسية معناها خياط ،وهم طوائف من الشيعة الإسماعيلية ينسبون إلى داع الفارسي الأصل ،الذي يدعى محمد بن إسماعيل الدرزي ،كان من أعوان الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (996-1021)وقد انتشرت الدرزية في جنوب لبنان ،وانضمت لها قبائل عربية أو متعربة مثل التنوخيين والمعنيين وآل أرسلان وآل جنبلاط واتخذوا حوران مركزا لهم حتى أصبح يعرف بجبل الدروز.انظر: عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ لبنان الحديث ،1515-1915 ،ط1،دار النهضة العربية ،لبنان ،2004،ص14

[2]-غنيمي رأفت ،تاريخ العرب الحديث ،عين دراسات البحوث الانسانية والاجتماعية ،مصر 1994،ص52-53.

**** **احمد باشا الجزار**(1775-1804)يعود أصله إلى البوسنة كمملوك لعلي بك بمصر ،تميز بالقوة وغلظة القلب مما اكسبه لقب الجزار وبعد خلافه مع علي بك فر إلى الدولة العثمانية . انظر :بيضون جميل وآخرون ،تاريخ العرب الحديث ،ط1،دار الأمل للنشر والتوزيع ،إربد 1992،ص76.

***** **محمد علي باشا**: ولد في مدينة قوله بمقدونية باليونان سنة 1769م ،اشتغل بتجارة الدخان جاء إلى مصر إثر الكتيبة التي بعث بها والي اليونان لمحاربة الفرنسيين بمصر ، ثم عين واليا بها سنة 1805م ،وهو مؤسس العائلة الخديوية ،توفي بالقاهرة سنة 1849م عن عمر يناهز 80سنة . انظر: المحامي فريد بك ،المرجع السابق ،ص390.

6)الحركات الانفصالية :لقد ظهرت عدة حركات أرادت الانفصال عن الدول العثمانية منها:

أ–حركة" ظاهر العمر ":

من الحركات الانفصالية حركة ظاهر العمر* الذي ضم طبرية في فلسطين سنة 1733م والصفد 1739م ومدينة عكا 1977م وصيدا، ثم توسع حتى القدس والخليل ويافا وكانت في أمس الحاجة إلى العون لا التمرد الأمر الذي أزعج الدولة العثمانية التي كانت في حرب روسيا .تحالف ظاهر العمر مع علي بك، هذا الأخير الذي أرسل القوات لنجدته إلا أن الدولة العثمانية تمكنت هزيمة بعد تمرد قائد جيشه (محمد بك الملقب بأبي الذهب)** في عام 1775[1].

ب/حركة على بك الكبير :

كانت مصر محل أطماع علي بك الكبير فانتهز فرصة قيام حرب بين روسيا و الدولة العثمانية،وطرد الوالي من منصبه ،وأعلن نفسه واليا على باشوية مصر، إلا ان الدولة لم تتعرف به، رغم ذلك علي بك النقود باسمه وطرد كل من ابدى ميلا للعثمانيين، وضم الحجاز بعد ما طرد الوالي المعين من قبل العثمانيين، كما تحالف مع ظاهر العمر و استطاع الدخول إلي بلاد الشام 1771م ولكن هذا التمرد فشل بعد استمالت الدولة العثمانية قائده العسكري (محمد بك الملقب بأبي الذهب)و أغرته يملك مصر بعد القضاء على علي بك الكبير.

---

* **ظاهر العمر**(1106–1695) ينسب إلى حمولة الزيدانية نسبة إلى عمر بن زيدان الذين هم من أعقاب الحسين بن علي ، خلف ظاهر العمر أباه في صفد وضم عدة مناطق واتخذ عكا مقرا له. انظر: بيضون جميل ،المرجع السابق ،ص74

** **محمد بك أبو الذهب** :سبب تسميته بها الاسم هو أنه كان يحمل الذهب في جيبه ويعطيه الفقراء .انظر :بركات مصطفى ،الألقاب والوظائف العثمانية (1517–1924م) ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة، 2000،ص273.

[1]– غربي غالي، المرجع السابق، ص ص132–134.

ج/ حركة محمد علي:

وعندما قاد نابليون مصر 1798م بعث السلطان سليم الثالث حملة ألبانية في بقيادة محمد علي وبعد نجاحه في إجلاء الفرنسيين عين واليا على مصر، فعمل على أقامت إدارة قوية ونجح في تحسين الاقتصاد وزاد من موارد البلاد وأقام جيشاواسطولا بالمقاييس العصرية، وأصبح يتطلع إلى جعل مصر دولة مستقلة مستغلا ضعف الدولة العثمانية ،قام بالتوسع في سوريا و الأناضول والحجاز، ولم تستطيع الدولة العثمانية مع سواء أحوالها من إيقافه و تنازلت بموجب اتفاقية كوتاهية * في 14ماي 1833عن مصر وكريت والشام وجدة وأطنه من الأناضول.[1]

ثانيا:أسباب الخارجية:

لم تكن هذه الأسباب الداخلية وحدها سبب في ضعف الدولة العثمانية بل كانت هناك أسباب خارجية تمثلت في :

1) حروب الدولة العثمانية الطويلة:

خاضت الدولة العثمانية حروبا طويلة المدى مع اختلاف جبهات القتال فيها، وأنهك كاهل الجند واستنزفت أموال وموارد البلاد وألحقت بها هزائم كثيرة كهزيمتها إمام روسيا وتوقيعها معاهدة صلح عام1699بكارلوفتر ** بموجبها تخلت الدولة العثمانية عن ترانسلفانيا و سلوفانيا وكرواتيا بالمجر،وإقليم بووليا للبولنديين كما وقعت معاهدة بلروفتز 1718م في عهد السلطان أحمد الثالث (1703 _ 1730)تنازلت بموجبها عن أراضي جديدة في بلغاريا وحول الدانوب للنمسا.

---

*معاهدة كوتاهية :وهي معاهدة بموجبها تتخلى مصر عن إقليم الأناضول وترجع جيوشها إلى ما وراء جبال طوروس وتعطي لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته ،ويعين واليا على الشام (عكا، طرابلس ،حلب ،دمشق)وعلى جزيرة كريت ويعين إبنه إبراهيم واليا على إقليم أطنة. انظر :المحامي فريد بك ،المرجع السابق ،ص235

[1]-أوغلي أكمل الدين إحسان،الدولة تاريخ وحضارة،تر:سعداوي صالح ،استانبول،1999،ص96.

** **بكارلوفتر**: بلدة يوغسلافية واقعة على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من زعربيا بها؛ وعقدت معاهدة 1699م الشهيرة (كارلوفيتر).

انظر :المحامي محمد فريد بك، المرجع السابق،ص141

إما بالنسبة لمعاركها مع روسيا فقد منيت بهزائم اضطرتها إلى عقد عدة معاهدات منها معاهدة كينارجي*عام1774م ومعاهدة ياسي**1772م هذه المعاهدات كشفت عن ضعف الدولة بسبب عدم مواكبتها للتطورات الحديثة [1].كما أنها كشفت عن استراتيجية روسيا تجاه مواطن بها في البلقان والمشرق العربي وذلك لإعطائها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية أسوة بفرنسا[2].

2)الامتيازات الأجنبية :

يعتبر القرنين الثامن عشر بداية الهيمنة الأوروبية على العديد من المناطق الخاصة للدولة العثمانية، حيث بدأ الأجانب استعمال الامتيازات(les capitulation)والتسهيلات التي منحتها لهم الدولة فراحوا بواسطة قناصلهم ورعاياهم يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة،[3] فصار لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا نفوذا كبيرا من خلال رعايا الكاثوليك والبروتستانت والروم الأرثوذكس على التوالي وغدت قيودا طوقت عنق الدولة ولقد أساء ممثلو القوى العظمى استخدام هذه الامتيازات وتوسعوا فيها وتجلى في إدخال الآلاف من نصارى الدولة تحت حمايتهم وإعطاء بعضهم الجنسيات الأوروبية [4].

كما عملوا على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف للثورة والعصيان على السلطة، فمن سلبيات نظام الامتيازات إن الدولة لم تضع الحدود التي تحد من حرية الرعايا الأجانب على أراضيها وكانت هذا المنفذ الذي بواسطته تسرب النفوذ الأجنبي، وهذه الثغرة كانت بمثابة الحجة التي استخدمتها الدول الأوروبية للدفاع عن مصالحها التجارية والسياسية والدينية في ربوع الدولة العثمانية. [5]

* **كينارجه كتوتشك kûchûk kaynarja** مدنية تقع بالجنوب الشرقي من سيلستريا في بلغاريا و بها وقعت هذه المعاهدة الشهيرة بين روسيا والدولة العثمانية ،انظر المحامي محمد فريد بك،المرجع السابق،ص342

** **ياسي** :مدينة رومانية قديمة وعاصمة ولاية البغدان وأطلق اسمها على معاهدة أمضيت فيها بين الروس و الدولة العلية في 9يناير 1792،المرجع نفسه ،ص326

[1]-نمير طه ياسين ،المرجع السابق ،ص 19-20.

[2]-الهاشمي عبد المنعم، المرجع السابق ص39

[3]-غربي الغالي ،المرجع السابق ،ص204.

[4]-قاري ياسر بن عبد العزيز محمود، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية ،أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الثقفي يوسف بن علي ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة أم القرى ،2001،ص17.

يمكن القول أن الأوضاع الداخلية التي عرفتها الدولة من فساد الجيش الانكشاري، ضعف السلاطين ،تدخ الحريم السلطاني في السلطة فساد أجهزة الدولة الإدارية، تعدد مراكز السلطة ،والانقسامات الطائفية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أوضاع خارجية كحروبها الطويلة المدى مع أعدائها، والامتيازات الأجنبية التي خولت للدول الأوروبية التدخل في شؤونها كل هذه الأوضاع كشفت للسلاطين مدى ضعف الدولة وضرورة الإصلاح والتجديد في مختلف المجالات لمواكبة التطور والتقدم الأوروبي والرجوع بالدولة إلى سابق عهدها من القوة والازدهار.

المبحث الثاني: مظاهر الإصلاحات العثمانية:

ظهرت في عهدي السلطانيين محمود الثاني(1808_1839)وعبد المجيد الأول (1839_ 1861)،أهم الإصلاحات الدولة العثمانية ابتدأ من إصلاح الجيش الانكشاري باعتباره عقبة في طريق الإصلاح وبالتالي بإصلاحه تمت الإصلاحات في مجالات عديدة سواء إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية وتمثل ذالك في منشور كلخانة والهمايون الذين تضمنا مشاريع اقتصادية واجتماعية وغيرهم .

أولا:الإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني

تولى محمود الثاني العرش سنة 1808م في وقت تعرضت فيه الامبراطورية إلى أخطار كبيرة خارجيا و داخلية،مما دفعه إلى إجراء تغبير جذري و استدعى الإصلاح الحربي الشامل إحداث إصلاحات أخرى استلزامها هذا الإجراء كانت وتلك الإصلاحات تشمل الحربي و البحرية و الإصلاحات المالية والاقتصادية و الصحية والاتجاه إلى الترجمة والطباعة وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى بواسطة سفراء.[1]

1)إصلاح الجيش الانكشاري:

واجه محمود الثاني في مستهل حياته السياسية، أزمات عدة خطيرة دفعته إلى القيام بإحداث تغييرات إصلاحية أهمها:

_ غزو انجلترا لمصر في عام1808م و الفوضى التي حدثت في هذا البلاد إثناء وبعد هذا الغزو،حتى عقد الصلح معها في عام 1809م

[1]-البحراوي محمد ،"حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني" **مجلة الاجتهاد** .ع45_46،دار الاجتهاد،بيروت ،1998م،ص409

_الاضطرابات المستمرة في البلقان.

_الضغط الإيراني على العراق.

_الضغط الروسي الذي كان أشبه بحروب متصل.

بالإضافة إلى هذه الأزمات كانت التطورات السياسية في أوروبا التي نتجت عن سياسية نابليون بونابرت التوسعية وردود الفعل عليها تثير المتاعب المتواصلة للدولة العثمانية، فخلال المرحلة الأخيرة للحروب النابليونية أشبكت الدولة في حروب مع روسيا استمرت من عام 1810م إلى 1812م وبعد سقوط نابليون نشطت روسيا في إثارة القلاقل

والثورات في البلقان و تزامنت الثورة اليونانية الحروب العثمانية الروسية هذا بالنسبة للجهة الغربية إما الجهة الشرقية فقد شدد الإيرانيون الضغط على العراق، حتى وقعت في حرب كبيرة بين الدولتين عام1821تلاهاعقد معاهدة ارضروم الأولى في عام 1823م.[1]

وفي الوقت نفسه تزايدت سلطة الوهابيين في شبه الجزيرة العربية مما اجبر السلطان على الاستعانة بمحمد علي والي مصر للقضاء عليهم في وقت الذي شهدت فيه الدولة تخاذل الانكشارية أمام روسيا وأمام الوهابين ،كان عليه أن يواجه أيضا ثورات الانكشارية و تمرداتهم في العاصمة و الولايات كل هذه الأزمات دفعت محمود الثاني أن يبدأ بالإصلاح الحربي .[2]

ولما كانت الانكشارية عقبة في سبيل الإصلاحات الأخرى، فقد كان عليه إن يبدأ في إزالة هذه العقبة، فلقد أصبح القضاء عليهم ضرورة، وصار العمل الإصلاحي لايبدأ إلا بتحطيمهم، ولقد آمن السلطان إن إبطال" عربدة" الانكشارية معناه القضاء على مصدر الفوضى في أجهزة الدولة، وعرف أن اشتداد نفوذ الانكشارية قد حطم مجهود كل من حاول الإصلاح من السلاطين السابقين ،كما امن بأهمية إيجاد رأي عام مستنير يقدر أهمية الإصلاح الحربي كدواء ناجح للدولة.

افتتح السلطان محمود الثاني أعماله بتقليد رشيد مصطفى باشا بيرقدار[3*] منصب الصدارة العظمى وعهد إليه أمر تنظيم الانكشارية وإجبارهم على إتباع التنظيمات القديمة الموضوعة منذ عهد سليمان القانوني، وهملت شيئا فشيئا

---

[1] طقوش سهيل ،المرجع نفسه،ص326_327.

[2] عمر عبد العزيز عمر،تاريخ المشرق العربي (1516_1922)،دار النهضة العربية،لبنان،[د،س]،ص229.

[* 3] **بيرقدار**: المسئوول عن حمل العلم وحامل إعلام الانكشارية الأوسط ،والفرج الذي تصفه أحمد ونصفه اصفر، انظر: صابان ،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،مكتبة الملك فهد ،الرياض، 200،ص69

ومن ثم أخذ السلطان في ترتيب وتنظيم الجيوش بهمة لم يمسها كلل .كما عين حسين باشا * سر عسكر ** وقادات آخرين في مجالات أخرى. [1]

قام البيرقدار بدعوة الوزراء والأعيان وأعضاء الهيئة الدينية الحاكمة وحكام الولايات القريبة من العاصمة وقادات الأسلحة في الجيش إلى عقد اجتماع في القصر السلطاني في استانبول في نوفمبر 1808م الموافق لشعبان1223ه لبحث خطط الإصلاح وشرح للحاضرين ما أصاب الانكشارية من التدهور وبين لهم ما يجب أن يكونوا عليه من الالتزام العسكرية، وضرورة استخدام الأسلحة الحديثة،[2] ثم ختم كلامه مقترحا مايلي:

ــإجبار الانكشارية بملازمة ثكناتهم في أوقات السلم وخاصة غير المتزوجين منهم.

ــوقف صرف مرتبات وبدلات الساكنين خارجها .

ــضرورة مواظبتهم على حضور التدريبات العسكرية .[3]

ــتسليحهم بالأسلحة النارية الحديثة وتمرينهم على الأسس العسكرية المطبقة في الجيوش الأوروبية.

ــوقف عادة بيع الوظائف .

اقر جميع الحاضرين مقترحات الصدر الأعظم الذي لم يكتف بهذا الإقرار، بل ستحصل على فتوى من شيخ الإسلام * بضرورة تحديث نظام الفرق الانكشارية واصدر بعد ذلك قرارا بتنفيذ الإجراءات التي اتخذها، هذا المشرع فشل تدريجيا مما أقنع السلطان بان إعادة تنظيم الانكشارية ليس هو الحل الوحيد ولذلك فقد قام بتنفيذ خطة مدروسة رسمها مع مساعديه ومن بينهم شيخ الإسلام زاده ظاهر أفندي والوزير سليم محمد باشا وجلال الدين أغا لإلغاء الانكشارية في عام1826م وجاءت الضربة القاضية في ماي من نفس العام عندما أعلن إنشاء فرق عسكرية

---

* **حسين باشا:** هو احد كبار ضباط الانكشارية ،وكان قد انقلب على الانكشارية من قبل احتجاجا على تصرفاتهم و انضم الى السلطان وكان له اليد الطويلة في الواقعة الخيرية ،انظر :المغازي اماني ،المرجع السابق ،ص382.

** **سر عسكر**:مصطلح تاريخ عثماني قديم ،استخدم في العهود السابقة وكان يمنح لقادة الجيش ،ومعناه رئيس العسكر او القائد العام شتى على اختصاصات شاغل هذا المنصب ،فاصبح يجمع في يديه اختصاصات وزير الحربية واختصاصات القائد العام للجيش و مسؤولية المحافظة على الامن العام انظر: المغازي اماني ،المرجع السابق ،ص382.

[1] -البحراوي محمد ،المرجع السابق،ص412_413.

[2] -طقوش سهيل ،المرجع ،ص328.

[3] -طقوش سهيل ،المرجع السابق،ص329.

جديدة لإعادة الفعالية العسكرية للقوات العثمانية، وقد اقسم زعماء الانكشارية وكبار الشخصيات الدينية والمدنية على تنفيذ هذه الخطوة الإصلاحية التي وصفت بأنها تتوافق تماما مع المبادئ الإسلامية [1].

والواقع أن القضاء على الانكشارية لم يتم بطريق الصدفة إنما كان نتيجة خطة مدروسة بدأها السلطان محمود الثاني منذ أوائل القرن التاسع عشر ميلادي بسلسلة من التغيرات متفاديا بذلك الأخطاء التي وقع فيها سليم الثالث وهذه التغيرات تمت بمعاونة مساعدين مخلصين له، فالخطوة الأولى إعادة تنظيم الجيش والخطوة الثانية هي الحصول على تأييد الناس بسياسة السلطان محمود الثاني الإصلاحية، وقد ساعد العلماء في توعية الناس بسياسة السلطان محمود الثاني الإصلاحية،كما انه فيما بين عامي 1230هـ_1232هـ الموفق ل1814_1816م استطاع السلطان محمود الثاني التخلص من بعض الجماعات الصغيرة من الانكشارية سرا.وذلك تمهيدا للتخلص منهم نهائيا

تعد الخطوة الثانية أهم خطوة بالنسبة لمحمود الثاني بحيث تم الحصول على عطف وتأييد العلماء الذين كانوا يخشون السلطان لان الضعف الذي أصاب كيانهم لم يعد يمكنهم من مقاومة سياسته علنا، فمنذ نهاية القرن الثامن عشر ميلادي،أخذت قوتهم وسلطتهم في التدهور، بالفجوة لهائلة بين كبار العليا أدت إلى حدوث مكائد مستمرة وبالإضافة إلى ذالك انحطت هيبة العلماء وسمعتهم وزاد نمو الفساد في سلوكهم فكانت الوظائف العليا تباع للأشخاص غير المناسبين ،ولذلك اضطرهم ضعفهم إلى التقرب من السلطان والحصول على عطفه وانضم عدد منهم إلى بعض الموظفين وشكلوا حلقة من المفكرون المهتمين بالأدب و الموسيقى .وكان من بينهم الملا زاده عبد الوهاب الذي أيد سياسة السلطان محمود الثاني الإصلاحية ،وكتب مقالا بعنوان "خلاصة البرهان في طاعة السلطان" يدعو الناس فيه إلى طاعة السلطان وعلى الرغم من تحدي طلاب المدارس الدينية وصغار العلماء للسلطة الحكومية ولكبار العلماء علنا ،فقد حاول السلطان إن يهدي من معارضتهم عن طريق إصلاح وتجديد كثير من المساجد والمدافن وزوايا الدراويش ،وغيرها من الأبنية الدينية في العاصمة والولايات كما حرص السلطان على حضور الصلوات العامة وقيام بزيارة زوايا الدراويش و خصوصا جماعة النقشيندية والمولوية .[2]

كانت خطوة السلطان الأخيرة هي الحصول على تأييد الرأي العام لسياسته الإصلاحية ولقد ارتبطت هذه الخطوة بالخطوة التي سبقتها بالعلماء هم الذين قاموا بتوعية الناس بسياسة السلطان محمود الإصلاحية ولما كان السلطان

[1] عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ،ص229.

[2] عمر عبد العزيز ،المرجع نفسه،ص267_269.

محمود الثاني يدرك انه بحاجة للدعاية عن برنامج رسميا للدولة في عام 1825م،ولكن علاقته بجماعة البكتاشية التي استمدت نفوذها من الانكشارية أدت إلى عزله في العام التالي وخلفه محمد أسعد أفندي أحد كبار العلماء ليكون المؤرخ الرسمي للدولة من ناحية وممثل السلطان محمود الثاني لدى الرأي العام من ناحية أخرى ،وقد لعب محمد أسعد أفندي دورا هاما في عملية القضاء على الانكشارية ووصف نهايتهم في كتاب بعنوان "أساس الانتصار" قدمه إلى السلطان بعد القضاء عليهم بوقت قليل وقام الكتاب الذين استخدمهم السلطان محمود الثاني في جهازه الدعائي بتصوير الانكشارية على أنها عناصر مسلمة سيئة منتهكة للشريعة واتهمتها بتمزيق القران أثناء ثوراتهم و لم يكتفوا بذالك بل اتهموا أيضا جماعة البكباشية* بشرب الخمر في شهر رمضان وإهمال الصلاة في الأماكن العامة .

وبعد كسبه للرأي العام شرع السلطان في عقد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات مع أعوانه للإنفاق على تنظيم الانكشارية وتقرر إعداد قانون يعطى الحكومة حق اختيار 150رجلا من كل أورطة، في تنظيم تحت اسم "اسكنجي"القديم، كان بهدف إزالة شكوك الانكشارية وتذكيرهم بأمجادهم السابقة، وفي الاجتماع الذي تم في 28ماي برئاسة السلطان في مقر شيخ الإسلام و حضره ممثلون عن العسكريين والمدنيين، اقر محمد زايد أفندي وزير الخارجية المرسوم الخاص بإنشاء "الاسكنجي**" وقد اشتمل المرسوم على 47مادة، تهدف إلى فرض الطاعة و النظام عن طريق إقامة قيادة من الضباط الأكفاء، وشدد المرسوم عدم الرشوة والغياب بدون عذر، كما عالج نظام التقاعد المؤقت والنهائي، ونص المرسوم على إعطاء كل ضابط وجندي مهام واضحة وسلاح كاف ومعدات ومرتبات، تزداد تدريجيا وبهذا الطريقة حصل السلطان محمود الثاني على اعتراف كبار موظفي الدولة وكبار العلماء، وما يقرب 150 ضابطا انكشارية بوجود حاجة ملحة للإصلاح الذي ينسجم مع حدود الشريعة الإسلامية . [1]

على الرغم من إن ضباط الانكشارية أقروا المشروع الذي عرضه عليهم الصدر الأعظم محمد مظهر باشا في أخر اجتماع عقده السلطان في 11جوان1826لمناقشة أمر الانكشارية و تدريبها على التعاليم الأوروبية الحديثة ،إلا انه بعد ثلاثة أيام فقط 15جوان 1826من البدء في التدريب .و في أول فرصة سنحت لهم شق الانكشاريون عصا الطاعة فتعرضوا للجند وقت التدريب وأوسعهم ضربا، واستقر رأيهم على التمرد، وجريا على العادة اجتمعت خمسة فيالق من الانكشارية في "آت ميدان"*وأعلنوا التمرد بهدف إظهارهم عدم موافقتهم بشكل قاطع على التعاليم

* البكتاشية :إحدى الطرق الصوفية و كانت الدعامة السياسية لانكشارية .انظر:الغازي أماني ،المرجع السابق،ص383

** اسكنجي :الجند النشطين إنشائه السلطان محمود انظر:،عودة محمد عبد الله،تاريخ العرب الحديث،دار الأهلية،عمان،1989،ص117.

[1] المحامي فريد بك،المرجع نفسه،ص430

* **آت ميدان** :مجمع الخيول، انظر: المغازي أماني، المرجع السابق، ص220.

العسكرية الحديثة ،فانطلقوا في شوارع استانبول واخذوا ينادونا ب "الموت لكل من كان السبب في وضع النظام الجديد" و يشغلون النار ويهاجمون المنازل ويحطمون ويخربون ويسلبونا البضائع وقتلوا كل من صادفهم .

ونتيجة لهذا التمرد قام السلطان محمود الثاني بدعوة رجال الدولة لبحث في الأمر، وتم عقد جلسة في دار الفتوى يوم 21ذي القعدة 1242هـ الموافق ل16 جويلية 1826 واستطاع الحصول على فتوى من شيخ الإسلام بضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، على هؤلاء الجند الذين خرجوا على السلطة و انتهى الأمر بإسقاط كافة حقوقهم وإلغاء فرقهم وهكذا أحاطت بهم المدفعية و حاصدتهم في 17 جوان1826 قتل منهم من قتل وتفرق منهم من تفرق، وقدر عدد قتلاهم بستة ألاف إنكشاري،وأطلق العثمانيون على وقعة القضاء على الانكشارية بالواقعة الخيرية،لأنهم تفاءلوا بها خيرا [1] واصدر في اليوم التالي 18 جوان1826 فرمانا سلطانيا بإلغاء الانكشارية[2] وفرقها وأنظمتها في جميع الولايات العثمانية و حلت محلها تنظيمات عسكرية جديدة تحت أسم "العساكر المحمدية المنصورة" و هذا الاسم ذو طابع إسلامي وكان الهدف من هذا التسمية إحياء الأمل الذي تعلقه الدولة والأهالي على هذا الجيش لتحقيق انتصارات عسكرية كما كان عليه الحال في الماضي وكذالك أمر السلطان بإلغاء جماعة البكتاشية المحاذية للانكشارية و التي استعملت نفوذها في تهيج الأهالي ضد السلطة .

قرر السلطان محمود الثاني تطبيق إصلاحاته العسكرية في جميع الولايات العثمانية و تكوين نظام عسكري جديد جيش نظامي يستطيع توثيق العلاقة بين الايالات والسلطة المركزية بالعاصمة استانبول، وقد درب الجيش العثماني الجديد وفق النظام والأساليب العسكرية الجديدة،[3] وقسم الجيش الجديد إلى سبعة دوائر عسكرية وهي كالأتي :

1_ الجيش الهمايوني* الأول مقره الدائرة العسكرية الأولى في العاصمة استانبول ويتوزع في ولايات قسطموني ،أنقرة وبورصة.

2_ الجيش الهمايوني الثاني مقره الدائرة العسكرية الثانية في مدينة أدرنة ،وينشر في إقليم الروميلي.

---

[1]-المغازي أماني، المرجع السابق،ص379.

[2]-النجار جميل موسى ،الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1769_1918،ط1،مكتبة المدبولي ،القاهرة 1989،ص23.

[3]-المغازي أماني،المرجع السابق،ص131.

* **الجيش الهمايوني** :نسبة الى الهمايون و التي تعني كلمة تعظيم خاصة لسلاطين الدولة العثمانية وقد اتخذها سلاطين الاتراك رمزا لهم كان يستخدم مضاف للمتعلقات الخاصة بالسلاطين مثل الذات الهمايون ...انظر:صابان سهيل المرجع السابق،ص226

3_ الجيش الهمايوني الثالث مقره الدائرة العسكرية الثالث في مدينة سيلانيك وينتشر في سواحل بحر الادرياتيك و اليونان .

4_ الجيش الهمايوني الرابع مقره الدائرة العسكرية الرابعة في مدينة ارذبيجان وينتشر في الأناضول.

5 _الجيش الهمايوني الخامس مقره الدائرة العسكرية الخامسة في مدينة دمشق وينتشر في ولايات الشام حلب ودمشق ،بيروت ومتصرفيتي القدس ودير الزور،وقد عرف هذا الجيش بجيش عربستان إي الجيش العربي.

6_ الجيش الهمايوني السادسة مقره الدائرة العسكرية السادسة في أيالة بغداد وينتشر في ايالات العراق :موصل ،بعداد و البصرة[1] .

7_ الجيش الهمايوني السابع مقره الدائرة العسكرية السابعة في أيالة اليمن

جُعلت نواة حكومة السلطان القوات الجديدة تتكون من المجندين الإلزاميين و المتطوعين الذين دربتهم على التكتيكات الأوروبية وزودتهم بأسلحة على الطراز الأوروبي بقدر ما تسمح الظروف .

ساعده في التدريبات المستشارين الأجانب و كان الألمان أفضلهم، و انشأ مجلس سميا دار الشورى العسكرية عام 1837م من مناقشة أمور الجيش، ومدرسة العلوم الحربية على مثال مدرسة سانسير الفرنسية، التي أقيمت على النمط الفرنسي وتم استبدال العمامة بالطربوش ،ولبس الزي الأوروبي الذي أضحى الزي الرسمي للجنود و المدنيين و إصدار وساما عرف بوسام الافتخار[2]. ادخل العديد المنشات الحديثة في الجهاز العسكري. ويعتبر إصلاح البحرية شيئا مكملا للإصلاح الحربي وقد بدأ فيه السلطان بإعادة فتح مدرسة البحرية التي كان مصطفى الثالث قد أقدمها وشرع في بناء ثكنات خاصة لرجال البحرية الذين سموا أحياننا بجنود البحر وزودها بالأدوات والمكتبة والأجهزة[3]فقام بشراء أول سفينة حربية بخارية عام 1827م واسمها "سرعت"إي السرعة.[4]

[1] -سوادي هشام ،تاريخ العرب الحديث (1516_1918)،ط1،دار الفكر،عمان،2009،ص87 .

[2] -طقوش سهيل ،المرجع السابق،ص332_333.

[3] - البحراوي محمد، المرجع السابق، ص413

[4] -الغازي أماني،المرجع السابق،ص396.

قام السلطان بإرسال ما يقارب 150طالبا للدراسة في المعاهد العسكرية والبحرية في الغرب الأوروبي . إلا إن وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من الدولة فان تحويل نظام بأسره كان بطيئا ومكلفا[1].

لم تتوقف عجلة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني على تحديث الجيش ،بل سارت الإصلاحات لتشمل جوانب أخرى كان في مقدمتها طريقة حكم و إدارة الايالات.

2)الإصلاحات الإدارية والقضائية:

1) الإصلاحات الإدارية:

استكمالا لإصلاح الجهاز العسكري ودعما للسلطة المركزية التفت السلطان محمود الثاني إلى تطوير الجهاز الإداري الذي كان الأساس لمشاريع خلفه المصلحين في القرن التاسع عشر.

أعاد محمود الثاني تنظيم إدارة الولايات في الأستانة وفي مراكز الولايات، فأصبح الولاة يعينون من قبل السلطان[2] لإعادة تأكيد سلطة العاصمة على الولايات، وسعى لإقامة كيان دولة حديثة على الطراز الأوروبي فغير اسم الصدر الأعظم إلى وكيل الأول في مارس1838م.

تحولت المجالس إلى أجهزة تشريعية تقوم بمناقشة أمور الدولة وتصدر القوانين فالأمور القضائية يتولاها المجاس الأعلى للإحكام العدلية (مجلس والآي إحكام عدلية) و الأمور الإدارية يتولاها مجلس شوراي الباب العالي (دار شوري باب عالي) و الأمور العسكرية يتولاها مجلس الشورى العسكري (دار شوراي عسكري). كما أقيمت عدة مجالس مختلفة عام 1838م للنظر في شؤون الزراعة والتجارة والصناعة و الإشغال العامة وعلى ذالك تخلت الدولة عن مؤسساتها القديمة التي ظلت تعتمد عليها حتى ذلك التاريخ للقيم بدلا منها مؤسسات أخرى حديثة[3].وقد ضمت هذه المجالس مسلمين ونصارى من رعايا السلطنة ومن الإجراءات الهامة التي عززت سلطة الحكومة المركزية هو القيام بأول 'إحصاء للسكان في عام 1830م. وكان هدف السلطان محمود الثاني من إنشاء مجالس الولايات هو ربط هذه الأخيرة بالسلطة المركزية وإحكام السيطرة على ولاة الولايات.

---

[1] –مكارثي جوستين،سياسة الإصلاح العثماني،تر:الحارس عبد اللطيف، **مجلة الاجتهاد**،،بيروت، دار الاجتهاد،2000،ص73.

[2]–طقوش سهيل،المرجع السابق ،ص332.

[3]–أوغلي أكمل ،المرجع السابق،ص98.

ا–الإصلاحات القضائية :

بالنسبة للقضاء فقد أسس "المجلس الأعلى للقضاء "الذي كلف بإعداد القوانين الجديدة وعرف باسم مجلس والي إحكام عدلية وكان أعضائه من مختلف الأديان، و أنشئ مجلس ولايات الإحكام العدلية في عام1838 ومن هذا المجلس انبثق مجلس الدولة (شوري دولت)سنة1868.[1]

ب_الإصلاحات الثقافية:

قد تبلورت التجديدات التي جرت في المجال التعليمي من خلال إحياء بعض المؤسسات القديمة و تشيد مؤسسات أخرى قادرة على مواجهة المتطلبات الجديدة ففي عام 1824م.اصدر السلطان فرمانا أعلن فيه إن التعليم الابتدائي هو من مسئوولة الدولة ،ويعني ذالك رفع يد الهيئة الإسلامية عن الإشراف على التعليم ،وعلى الرغم من ذالك ظلت المدارس الابتدائية تحت سلطة وإشراف شيخ الإسلام وظل الفرمان غير مطبق حتى فرشت الحكومة الإصلاح على التعليم الابتدائي.

أقيمت مدارس جديدة عرفت باسم المدارس الرشيدية (إي التعليم المتوسط) وقد أنشئت أساسا لسد الفراغ الموجودين بين مؤسسات التعليم العالي و مؤسسات التعليم الابتدائي، وحددت مهمتها بتقديم نموذج متقدم من التعليم للتأهل للدخول الى مختلف مدارس الجيش و البحرية و الطب، غير ان هذه المدارس كانت تعاني من عدم وجود من يقوم بالتدريس فيها . فإنشاء السلطان محمود الثاني مدرسة حديثة للطب عام 1828م و انشأ نظام الحجر الصحي المحطة للكارتنيا (صناعة الأدوية)في عام1838 بالقرب من استانبول بمساعدة خبرا نمساويين.[2]

أسس السلطان مدرسة للموسيقى بين عامي 1831م و1834م بهدف تخريج فنانين موسيقيين للجيش اقتداء بالغرب.كما ظهرت حركة الترجمة أين ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة التركية، [3] بهدف التعلم من علوم الغرب فقام السلطان بإرسال الطلاب في بعثات دراسية، بعد إن أدراك أهمية اللغات الأوروبية في تقدم البلاد و نهضتها بالاقتباس من الغرب حيث كانت الحاجة ماسة إلى ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة التركية، ولم يكتف بذلك بل سافر هو إلى أوروبا و تجول في عواصمها ليستطيع أحوالها عن كثب ويقف بنفسه على حقائق الحياة فيها و من أبرز الشخصيات

[1]–نوار عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الإسلامية،دار الفكر العربي،القاهرة ،[د،س]،ص164

[2] –اوربييل هايد،"موقف العلماء من الإصلاحات في عهد سليم الثالث و محمود الثاني "، تر:الحارس عبد اللطيف، **مجلة الاجتهاد**، ع45-46،دار الاجتهاد، بيروت، ،2000،ص20.

[3]–طقوش سهيل ،المرجع نفسه ،ص333.

في مجال الترجمة المؤرجشاني زاده (1769_1826)الذي كان يوصف بأنه "دائرة معارف " و الذي عام 1826م مؤرخا للدولة العثمانية، وترجم العديد من الكتب الايطالية إلى اللغة التركية، إما الشخصية الثانية فهي شخصية إسحاق أفندي الذي ألم بلغات عدة (الفرنسية، اللاتينية ،العبرية،التركية،الفارسية و العربية) ولعلى أعظم انجازات هي مجلداته الأربعة الشاملة على الرياضيات والفيزياء ،ويعتبر هو و"شاني زاده" اعزم من اوجد مصطلحات تركية للعلوم الحديثة في الدولة العثمانية [1].

الدافع إلى هذه الإصلاحات التعليمية ومضاهاة الدول الأوروبية في التطور والنهوض بالبلاد و ذلك من خلال الاقتباس من العلوم الأجنبية ،كما عمد محمود الثاني إلى إجراء تحسينات على المواصلات فأنشأ الكثير من الطرق الجديدة ،وادخل نظام البرق و أنشئت السكة الحديدية [2]، كما أنشأت جريدة رسمية

تقويم الوقائع "Takvim-i Vekayi"سنة 1831م التي كانت جريدة دعائية حيث اصدر فيها السلطان مقالا فند في مجموعة في المناقشات الدينية و المنطقية خطأ الأفكار الشعبية إذ منع فيه الاعتقاد الديني القدري من إتباع الإجراءات الوقاية ضد مرض الطاعون و الكوليرا .[3]

ثانيا:الإصلاحات في عهد عبد المجيد

بعد وفاة محمود الثاني في 1839م ،اعتلى العرش ابنه عبد المجيد الأول* الذي واصل حركة الإصلاح في الدولة العثمانية ،فاصدر سلسلة من القوانين والنظم أهمها خط شريف كلخانة في 1839م وخط همايون او التنظيمات الخيرية في 1856م وكانت هذه القوانين مقتبسة من الغرب.

1)**خط شريف كلخانة:**

وهو أول مرسوم صدر في عهد السلطان عبد المجيد الأول في 03نوفمبر 1839م،وهو قانون الإصلاح السياسي وضعه الوزير مصطفى رشيد وهو ابرز رواد الإصلاح السياسي.

---

[1]-عمر عبد العزيز عمر ،المرجع السابق ،ص272.

[2] -احمد عبد الرحيم مصطفى ،أصول التاريخ العثماني ،ط2،دار الشروق،القاهرة 1993،ص195

[3]-.مجلة الاجتهاد،ص19.

* **عبد المجيد الأول**: ولد سنة 1237هـ،اعتلى العرش سنة 1255هـ/1839م بعد وفاة والده وعمره 18سنة،مدة سلطته 22سنة .انظر: حليم بك ،المرجع السابق ،ص213

وقد دعا الوزراء إليه ورجالات الدولة والسفراء والأجانب إلى قصر كلخانة *في ميدان بإسطنبول،[1] حيث ألقى السلطان خطابا جاء فيه (...لا يخفى على عموم الناس ان دولتنا العلية من مبدا ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنفية بتمامها ولذا كانت قوة سلطتنا السنية ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حد الغاية وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال لشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر)[2].

ويتجسد في هذا الخطاب اعتراف للدولة العثمانية لأول مرة بأن النظم الحضارية التي كانت تسير عليها لم تعد صالحة ولابد من مواكبة التطور والأخذ بالنظم الأوروبية ولو تعارض مع العادات والتقاليد والشرع [3]. وقد تضمن مرسوم كلخانة مجموعة من البنود اهمها:

-المساواة بين رعايا الدولة بغض النظر عن ملتهم .

-ضمان حقوق الجميع وأملاكهم .

-ضمان المحاكمة العلنية العادلة للمتهمين العاديين والسياسيين .

-عدل قانون الضرائب وقانون المجندين بحيث يصبحان اكثر عدالة[4]

وكان هدف مصطفى باشا هو الارتقاء بتركيا إلى مصف الدولة المتقدمة عن طريق دستور ينص بلغة العصر على حقوق المواطنين الأساسية، ويعلن إلغاء المساوئ الأكثر بروزا في إدارة الدولة وهكذا يكتسب عطف إنجلترا وفرنسا و يؤمن على تركيا من عداوة روسيا [5]

* **كلخانة** :كلمة تركية تتكون من مقطعين "كل" وتعني الورد و"خانة" ومعناها بيت الورد ،انظر: الخطيب مصطفى عبد الكريم ،معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ،ط1،مؤسسة الرسائل ،بيروت،1996،ص370

[1]-الزبيدي مفيد، موسوعة التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،2003.

[2]-الصلابي محمد ،الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط ،ط1،دار التوزيع والنشر الاسلامية ،مصر،2001،ص374

[3]-غربي الغالي ،المرجع السابق ،ص152

[4] -نخلة محمد عرابي، تاريخ العرب الحديث ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة ،2010،ص138

[5] بروكلمان كارل ،تاريخ الشعوب الإسلامية ،تر: امين فارس ،دار الانيس للنشر ،وهران 2011،ص523

وهناك من يرى أن الهدف الفعلي من هذا المرسوم هو ما خططت له الحركة الماسونية* من إثارة الشعور القومي لدى الشعوب المسيحية ضد الدولة، وأعقب هذا المرسوم إنشاء مجلس للنواب، ووضع قانونا للعقوبات وفق الشرائع الحديثة واشتد مصطفى باشا في تطبيق قوانينه شدة حازمة ، ضمنت احترام الناس له وأنشأ بنكا جديدا للدولة وأصدر أوراقا مالية ،وقام بتعميم مضمونه على جميع الولايات[1]

لم يكن هذا المرسوم دستورا بالمفهوم الصحيح، وانما منشورا تمهيديا يتضمن وعدا من جانب الدولة العثمانية بتنظيم شؤون الدولة وفقا للنظم في الدولة الأوروبية، وبذلك فقد مصداقيته الإلزامية وإنما كان نتيجة لظروف طرأت على الدولة نفسها[2]، كنزاعها مع محمد علي باشا والي مصر الذي كان يريد الانفصال عنها أثناء أزمة العلاقات المصرية العثمانية(1839-1841)،فقد جاء هذا المرسوم كثمن للدولة الأوروبية خاصة بريطانيا مقابل تسويتها للنزاع السابق[3]

وبعد أن تخطى السلطان هذه الأزمة، أغفل تنفيذ بنود هذا المنشور، طوال ستة عشر سنة (1839-1856) فتذكر المصادر أنه لم يتحقق من هذه الوعود سوى قانون التجارة سنة 1850 وقانون الجزاء1851.[4]

إلا أن فريد بك المحامي في كتابه الدولة العلية العثمانية يذكر أن سبب عدم إتمام هذه الإصلاحات يعود إلى انشغال السلطان بحرب الروس التي قامت بسبب اختلاف فرنسا وروسيا على حماية الأماكن المقدسة بأورشليم، ودعيت هذه الحرب بحرب القرم (1854-1856)ولما انتهت هذه الحرب أصدر فرمانا جديدا عرف بخط همايون[5]

2) **خط همايون 1856م**:

وبعد الانتصار الذي حققته الدولة العثمانية وخلفائها من الدول الأوروبية على روسيا في حرب القرم 1856 أعلن عن خط الشريف الهمايوني الذي جاء كهدية من جانب الدولة العثمانية إلى الدولة الأوروبية (بريطانيا ، فرنسا)

* **الماسونية**: وتعني حركة البنائين وهي من اقدم المنظمات السرية في العالم وهي مشتقة من كلمة ماسون التي تعني باللغة الأجنبية "البناء "أو" المعمار " وتضاف إليها كلمة "فري" التي تعني "حر" أنظر: بيومي زكرياء سليمان ،المرجع السابق ،ص183

[1] -الزبيدي مفيد ،المرجع السابق ،ص.

[2] -غربي الغالي ،المرجع السابق ،ص153

[3] -عيسى الحسن ،الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار ،ط1،الأهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ،2009،ص282

[4] -غربي الغالي، المرجع السابق ،ص153.

[5] -فريد بك، المرجع السابق ،ص494.

التي وقفت إلى جانبها في هذه الحرب ضد الأطماع الروسية.[1]

أعلن عنه السلطان عبد المجيد الأول في 18فبراير 1856 وجاء هذا المرسوم السابق (مرسوم كلخانة)ومركزا على أهمية مراعاة امتيازات الطوائف حيث عرف بأنه أكثر اندفاعا للاقتباس من الغرب وقد تضمن ما يلي:

1-إلغاء نظام الالتزام والقضاء على رشوة والفساد .

2-المساواة في التجنيد بين المسلمين وغير المسلمين .

3-معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية مهما كانت أديانهم ومذاهبهم.

4-المحافظة على الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها رؤساء الملل غير الإسلامية .

5-القضاء على حواجز نظام الملل ليتمتع كل مواطني الامبراطورية بمواطنة عثمانية .

6-فتح معاهد التعليم متساوية أمام المسيحيين و سمح بإنشاء مدارس تعليم العلوم و الفنون و الصناعات وضمن حرية هذه المدارس التعليمية .

7-السماح للأجانب بامتلاك الأراضي في الدولة كما وعد السلطان بالاستعانة برأس المال والخبرات الأوروبية بهدف تطوير اقتصاد الدولة

8-أن تصبح المسائل المدنية الخاصة بالرعايا المسيحيين من اختصاص مجلس مختلط من الأهالي ورجال الدين المسيحيين يقوم الشعب بانتخابه بنفسه .

9_قبول جميع رعايا السلطان في الوظائف و المناصب الحكومية و المدارس و المدارس الملكية والعسكرية دون فرق ولا تمييز.

10_ إصلاح السجون ووضع نظاما للشرطة وحرم التعذيب وأوصى بتكوين مجالس للولايات .

11_شجع على إنشاء البنوك وإصلاح النقد لتوفير رؤوس أموال تستخدم في التنمية الزراعية و الصناعة.

ويعد البند الذي تضمن امتلاك الأجانب للأراضي اخطر ما جاء في المرسوم إذ ساهم بحد كبير في التغلغل الأوروبي داخل الأراضي العثمانية ثم تطور ليتحول إلى استعمار لهذه الأراضي.[2]

وتبني السلطان عبد المجيد الأول (1839- 1861م)لهذين المرسومين -مرسوم كلخانة 1839م ومرسوم خط الشريف الهمايوني او التنظيمات الخيرية 1856م-أول سلطان عثماني دعم حركة التغريب على الدولة العثمانية

[1] - غربي الغالي، المرجع السابق ،ص153.

[2] -الزبدي مفيد ،المرجع السابق ،ص452.

فهذين المرسومين لم يستشهدا بآية قرآنية واحدة أو بقوانين الإمبراطورية السابقة [1]. وكانت بهذه أولى الوثائق الرسمية التي لم تستمد قوانينها من الشريعة الإسلامية بل اعتمد مصادرا للتشريع مستوحاة من التجربة الأوروبية وقد احتوت على مفاهيم غربية مثل" وطن" التي تضمنها خط كلخانة بدلا من" الأمة "فكانت هي أول الخطوات فصل الدين الدولة "علمنة".

واخطر ما جاءت به التنظيمات هو تعزيز نظام الامتيازات الأجنبية، ولقد تجلى ذلك بشكل واضح من خلال خط كلخانة الذي اقر رسميا حق الأجانب في ممارسة كل أنواع التجارة وبحقهم في تملك الأراضي وهو أمر ترتب عنه أمور خطيرة في الواقع الاقتصادي الإسلامي حيث أن الحكومات الأوروبية كانت تستغل هؤلاء الأجانب سياسيا وذلك للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية .

رغم هذه الامتيازات ورغم الوجود الفاعل للأوروبيين في الإمبراطورية فإن تدخل الدولة الأوروبية بعد 1856م أي بعد صدور خط همايون لم ينقطع ففي عام 1859م طالبت هذه الدول إخبارها بسير الأمور في الولايات الأوروبية وفي عام 1867م اضطرت الحكومة العثمانية إلى الإذعان لهذه الدول، ولكن هذه الأخيرة لم تتفق فيما بينها على ما يعمل في هذا السبيل فبينما كانت روسيا تطالب بوضع مسرف في اللامركزية كانت فرنسا تشجع الباب العالي على توحيد مختلف طوائف السكان، وتغلب رأي فرنسا وقتذاك.

طبقت هذه الإصلاحات أو التنظيمات في جو مضطرب ،وأصبح للأجانب آخر الأمر على قلة عددهم السلطان الغالب، بفضل هذه الامتيازات التي منحت لهم ،وقد استغلوا السلطان لكي تديم حمايتهم للرعايا غير المسلمين في الإمبراطورية وعليه كثر المعارضون للتنظيمات.[2]

3)إصلاحات مكملة :

أ-في المجال التعليمي:

فقامت الدولة بإنشاء أول دار للمعلمين في استانبول لهذا الغرض سنة 1848م،كما أسست المدرسة الإدارية سنة1859م لإعداد الموظفين الإداريين للعمل في دوائر الأقضية والنواحي ،ولم تنسى الدولة تنظيم شؤون التعليم

---

[1] -مصطفى أحمد عبد الرحيم ،المرجع السابق ،ص211.

[2] -العزاوي قيس جواد، المرجع السابق ،ص63-66

فأقامت مجلسا للمعارف سنة 1846 و لجنة استشارية كما شكلت في 1856 ،الهيأة العامة للمعارف وقسمتها الى لجنتين :اختصت اللجنة الأولى بشؤون المدارس الدينية الإسلامية أما اللجنة الثانية فأخذت على عاتقها ما يتعلق بأمور التعليم في المدارس الرشيدية و العليا في أرجاء الدولة .أسست في نفس السنة وزارة المعارف، شهد التعليم في هذا العهد إعلان نظام المعارف العام الذي حدد سياسة الدولة تجاه التعليم و أهداف المدارس المختلفة المقامة من الدولة وغيرها و ما يتعلق بها ثم توالى افتتاح المدارس و المعاهد الجديدة ليس في مركز الدولة فحسب بل في معظم أصقاع الدولة، ولم يقتصر التعليم في المدارس الرسمية على المسلمين فقط بل فتحت هذه المدارس أبوابها لجميع الرعايا الدولة دون تميز و لكلا الجنسين، وقد أوضحت الولايات هذا الخصوص خلال تقديمها إحصائيات لإعداد الطلبة في هذه المدارس.[1]

مما يجدر ذكره إن التعليم في العهد العثماني حتى عهد التنظيمات سنة1839م كان يتم باللغة العربية ثم بعهد التنظيمات أدخلت اللغة التركية إلى جانب اللغة العربية في المدارس التعليمية.

ب)قانون الأراضي عام 1858م

صدر في أبريل 1858م من (132)مادة وخاتمة، حيث قسم أراضي الدولة إلى:

1-الأراضي المملوكة وتنقسم إلى أربعة أقسام :

-القطع داخل المدن والقرى بمساحة أقصاها (400)متر مربع .

- أراضي مفروزة من الأراضي الأميرية .

-الأراضي العشرية، وهي التي وزعت في الفتوحات الإسلامية، ويستوفى عنها ضريبة العشر .

- الأراضي الخراجية، وهي الأراضي التي فتحها المسلمون عنوة وتستحق الخراج .

2-الأراضي الأميرية وتعود إلى بيت المال .

3-الأراضي الموقوفة وهي نوعان:أراضي وقف رسمية وقفها الخلفاء أو الوزراء، وأراضي وقف غير رسمية وقفها أفراد الشعب، وهي لا تباع ولا تصادر.

4-الأراضي المتروكة وهي بعيدة عن مناطق السكن ولا تتبع أحد.

5-الأراضي الموات وهي الأراضي المشاع كالطرقات والمراعي [2]

---

[1] -بيات مهدي فاضل، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003 ،ص372.

[2] نخلة محمد عرابي، المرجع السابق،ص139.

الذي هدف واضعوه إلى تطوير الريف العثماني ليكون في مثال الريف الفرنسي إلا أن هذا القانون كانت له نتائج مدمرة لأنه أسيئ تطبيقه، ولم ينفذ عمليا إلا على نطاق ضيق فقد مكن هذا القانون الأغنياء وأصحاب النفوذ من الاستيلاء والاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي بطرق ملتوية كالرشوة والتحايل، بينما كان الفلاح عاجزا على توفير المال اللازم الذي يدفعه قيمة تصرفه بالأرض وهذا الأمر إن دل على شيء، فإنما يدل على أن رجال الإصلاح كانوا غير متبصرين حين أصدروا بطريقة آلية قوانين إصلاح الأرض مستلهمين بالنظم الفرنسية فقط دون فهم وإدراك للوضع القائم ونتائجه المحتملة وأنشأت السلطة مجلسا للنواب.[1]

تمثلت المعالم الرئيسة لحركة الإصلاح والتجديد العثمانية في :

1-الاقتباس من الغرب فيما يتعلق بتنظيم الجيش و تسليحه في نظم الحكم و الإدارة.

2-الاتجاه بالمجتمع نحو التشكيل العلماني .

3-الاتجاه نحو المركزية السلطة في استانبول والولايات.

[1] غربي الغالي ،المرجع السابق ،ص 154.

الفصل الثاني

المواقف من الإصلاحات وأثارها على بلاد الشام

المبحث الأول: المواقف من الإصلاحات 1826_1861

المبحث الثاني: آثار الإصلاحات على بلاد الشام

الفصل الثاني: المواقف من الإصلاحات وآثارها على بلاد الشام

واجهت الإصلاحات العثمانية بداية من إصلاح الجيش و التنظيمات العثمانية مواقف مختلفة، بين مؤيدة لها، ومعارضة وأخرى محافظة، وتجسدت هذه المواقف في ردود أفعال مختلف طوائف الامبراطورية من علماء الدين – مسلمين أو مسيحيين –و رجال السلطة و الرعايا المسيحية، بالإضافة الى مواقف بعض الدول الأوروبية التي تباينت موافقها هي الأخرى بين مؤيد و معارض، بسبب مصالحها الظاهرية أو الخفية سواء اقتصادية أو اجتماعية أو دينية (التبشير) وقد كان لهذه الإصلاحات، انعكاسات وأثار عند تطبيقها في الايالات العثمانية، وقد اختلفت درجة السرعة و الشمولية هذا التطبيق باختلاف التركيبة الاجتماعية، نجد أنها طبقت في بعض الايالات بسرعة كبيرة مثل إيالة الشام، و البعض الأخر اقل سرعة مثل العراق، أما إيالة اليمن والحجاز فقد تميزت بالبطء.

المبحث الأول: المواقف من الإصلاحات 1826_1861

بعد قيام السلطة بالمركزية بإجراء إصلاحاتها العسكرية _إلغاء الفرق الانكشارية_ أو التنظيمات العثمانية التي كان للأوروبيين دورا كبيرا في صدورها ظهرت مواقف وأراء مختلفة نذكر منها.

أولا:ردة الفعل من إلغاء الجيش الانكشاري القديم:

بعد التغير الجذري الذي قام به محمود الثاني بإلغاء الجيش الانكشارية القديمة سنة 1826م [1]التي كانت مصدر الفساد والضعف للدولة، بعد تخليها عن مبادئها القيمة في العصر الذهبي _عصر سليمان القانوني_فانتشرت الرشوة في أوساطها و تقاعست عن مهامها الأساسية الجهاد و محاربة الأعداء، دمجها في مجال التجارة و الميل إلى اللهو والترف، لذا قرر السلطان محمود الثاني إنشاء الجيش الجديد المسمى بالعساكر المنصورة المحمدية، على أساس الاقتباس من النظم الغربية، فاستبدل العمامة بالطربوش، وفرض اللباس الأوروبي على جميع المجموعات العسكرية.

نتيجة لهذا الطابع الجديد أو التغير كان له رد فعل من عدة أطراف:

1) موقف الانكشاريون :

تميز موقف الانكشارية بالرفض لهذا القرار، ففي نظرهم هم أساس الدولة العثمانية وركيزة السلطة ويتمتعون بسلطة كبيرة داخل الدولة وبإلغائهم يفقدون جميع امتيازاتهم لذلك أعلنوا التمرد والعصيان، واجتمعوا في ساحة "آت ميدان "يثيرون الشغب في المكان.

[1]– الدوري عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص128.

غير ان السلطان استطاع استمالة العلماء والشعب بإصدار فتوى من شيخ الإسلام تسمح له بالقضاء على الخارجين عن السلطة ،وهكذا دبر لهم السلطان مذبحة وأبادهم فيها.[1]

2) **موقف العثمانيين:**

لم تكن فكرة القضاء على الانكشارية بالأمر الهين البسيط، فالانكشارية فرقة في الجيش العثماني لها تاريخ طويل مديد حافل بالبطولات لهذا كان القضاء عليها شيئا صعبا.

وقد انقسمت آراء العثمانيين حول مدى صحة خطوة محمود الثاني في القضاء على الانكشارية، فمنهم من أيد هذه الخطوة ومنهم من عارضها.

_الرأي المعارض يعتبر أن السلطان اخطأ في القضاء عليهم قبل تأمين جيش جديد مدرب، وان الظروف لم تكن مواتية للقضاء عليهم لانشغال الدولة في حروب على عدد من الجبهات والدليل على ذلك استُغِل الدولة لهذا الأمر فمنيت بعدة هزائم مثل انتزامها في معركة نافرين 1827م التي جرت بين الأسطول العثماني و الأسطول الأوروبي المكون من فرنسا، انجلترا وروسيا.و كذلك نهضت اليونان مسرعة وضربت الأساطيل العثمانية ضربة قاضية سحقته فيها ومهدت لاستقلال اليونان . وتمكنت الجيوش الروسية عبر نهر الدانوب من احتراق جبال البلقان بجيش قوامه عشرون ألف جندي فقط، حيث قامت في طريقها بتدمير الحاميات العثمانية، وتمكنت من الوصول إلى أدرنة واحتلالها[2].ولم يقتصر الأمر على الدول الأوروبية فقط بل تعداه للولاة العثمانيين، فقد أحرز محمد علي انتصاراته في بلاد الشام حملة إبراهيم باشا سنة 1831، وباجتماع هذه الإحداث برر موقفهم المعارض من إلغاء الجيش الانكشاري.[3]

_أما الرأي المؤيد لإلغاء الجيش فقد استدل أصحابه بما حققته هذه الإصلاحات من نجاح، فهذا شجع محمود الثاني على الاستمرار فيها، خاصة وإن المدن العثمانية سكنت على الراحة والهدوء واطمأن الناس على أنفسهم وأموالهم بما فيها الأجانب وظهر هذا بوضوح في أعقاب معركة نافرين لأنه لو وقعت هذه أثناء وجود الانكشارية لأحدثت هذه الأخيرة مذابح دامية نقمة من اليونانيين والأجانب.[4]

---

[1] طقوش سهيل ، المرجع السابق، ص331.

[2] المغازي أماني، المرجع السابق، ص389.

[3]-السيد فرج،حروب محمد علي، مكتبة عبد الحميد بدوي، القاهرة،1999 ،ص123.

[4] -المغازي أماني، المرجع السابق، ص398.

3) موقف العلماء:

قام أئمة الإحياء بناء على تعليمات قاضي العاصمة بخطب على المستوى الشعبي في استانبول، حيث واجّهوا كل انتقاد للمؤسسات العسكرية الجديدة، والذي كان يُعبر عنه في المقاهي والأماكن الأخرى، فأدنوا إصلاحات النظام الجديد لأنها في نظرهم بدعة غير شرعية، لم يسبق لها مثيل و اعتبروها تقليدا مشينا بالكفار.

رفض بعض العلماء هذا التغير مثل شيخ الإسلام محمد ضاهر، فعندما طلب السلطان من العلماء لبس الطربوش الأحمر غطاء الرأس الجديد الذي أصبح إلزاميا لكل موظفي الحكومة الرسميين والجنود، وقد لبسه السلطان بنفسه، رغم أنه هو الذي تعاون مع السلطان في القضاء على الانكشارية وبارك هذه فكرة ووقف معها بشدة مما أدى بالسلطان إلى عزله من منصبه.[1]

على الرغم من هذا المعارضة من طرف بعض العلماء، إلا انه هناك العديد من الدعاة البارزين منْ أيّد الفكرة، ولم يكتفوا فقط بالموافقة عليها في مجلس الدولة، وإنما اخذوا على عاتقهم شرح شريعته للشعب، و أكدوا أن التعليم من العدو المشرك لا يشكل بدعة تطبيقا للقاعدة الشرعية القائلة "المقابلة بالمثل" أي محاربة العدو بنفس سلاحه، وقد دعموا موقفهم هذا بآيات قرآنية ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[2]وكذلك الآية ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾[3] فالمدافعون عن الإصلاحات العسكرية لمحمود فسروا هذه الآيات على أنها تسمح للمسلمين باستخدام كل الأسلحة والتكتيكات المستخدمة من قبل العدو، فالأئمة والدعاة كانوا الوسيلة الأساسية للدعاية الحكومية من اجل تبديد شكوك المواطنين[4]

ثانيا:مواقف من صدور منشوري كلخانة و الهمايوني

كان لسير الدولة العثمانية في سبيل الإصلاحات، وإصدار المزيد من التنظيمات أن أثار عددا من المواقف المتباينة بين معارض ومؤيد والبعض محافظ وكان اخطر هذه الآراء والردود هو المعارض لأنه يعيق عملية الإصلاح في الدولة، وكانت هذه المواقف من عدة جهات سواء محلية من المسلمين والرعايا المسيحية وكذلك حتى من بعض رجال الدولة نفسها، أما بالنسبة للموافق الخارجية فقد اختلف بين مؤيد ومعارض ودلك حسب مصالحها في الدولة.

[1] اوبيل هايد،المرجع السابق،،ص24.

[2] القران الكريم: سورة الأنفال، الاية60.

[3] القران الكريم: سورة التوبة، الاية36.

[4] –خير الدين التونسي ،أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك،تق:الحداد محمد،دار الكتاب المصري،القاهرة،2012،ص ص18-19.

1) موقف المسلمين:

لم يحظ مرسومي كلخانة والهمايون ـــالذي سانده مصطفى رشيد وقلة من المحيطينـــ به ترحيبا أو تأييدا من الرأي العام العثماني المسلم[1] فقد عارض شيخ الإسلام خط الهمايوني وانتقد مصطفى رشيد باشا،[2] ووصفه بالكافر، كما كفّر رجال الدين المسلمين رشيدا، وذهبوا إلى أن الخط الهمايوني منافي للقران، وان مساواة المسيحيين بالمسلمين من شانها أن تثير القلاقل بين الرعايا السلطان، بدلا من قضائها على السخط، كما انضم للمعارضة المستفيدون من الأوضاع القديمة بما في ذلك حكّام الولايات الملتزمين الذين كانوا يخشون أن تقضي تقوية السلطة المركزية على امتيازاتهم، لهذا أعلنوا بين الناس أن هذا شرع جديد مخالف لشريعة الإسلام، مما اضطر الدولة لإرسال شيخ الإسلام "عارف حكمت "إلى جهات الاضطراب لوعظ الناس، وأمرهم بالطاعة و الامتثال وخَطَبَ بذلك على المنابر وبَيّن للناس أن تلك التنظيمات ليست خارجة عن المنهج الشرعي، وما هي إلا ضبط للجهات الشرعية التي كانت أهملت من قبل، وإن لجوء الدولة إليها هي لتحسين أوضاع المملكة وحفظ ماء وجهها في الخارج وحفظ حقوق أجناسها. مما ساعد أكثر هؤلاء المعارضين في التعصب لأرائهم وإثارة الفوضى، فأصدر عام 1844 عقوبة عدم الإعدام على المرتد بشكل مخالف للشرع الإسلامي، مما نتج عنه ردود فعل صاخبة من رجال الدين والشارع العثماني.[3]

نلاحظ أنه بعد صدور المنشورين أن المسلمين بوجه عام لم يرحبوا بالتنازلات التي حصل عليها غيرهم، مما دفع بالأغوات و الأشراف المسلمين في الروميللي والأناضول إلى المحافظة على النظام الاجتماعي التقليدي الذي يستند إلى مبادئ الشريعة، وإزاء هذه المعارضة المتعددة الأطراف جرت الفوضى في تحصيل العشور و القلاقل التي أثارها الملزمون والأعيان القدامى بحيث لم يتسنى تحصيل الجزء الأكبر من الضرائب الحكومية المستحقة من 1839_1840في الوقت الذي كانت الخزينة في حالة إفلاس بسب الحروب بين الدولة العثمانية وإلي مصر محمد علي .[4]

أما عن المسلمين المؤيدين فيذهب الحداثيونــمن التحديثــ من المسلمين وبالأخص العرب والأتراك من العلمانيين وغيرهم إلى أن التنظيمات هي بمثابة المرحلة الأكثر تقدما في التاريخ العثماني، بل إنها غالب ما تعتبر في نظرهم، بداية لما أصطلح عليه "بعصر النهضة وتحديث المجتمع"، و في كونها مرحلة الانفتاح على الغرب وتطوره وإقرار

[1] -الزبيدي مفيد،المرجع السابق،ص157.

[2] -ياغي إسماعيل،المرجع السابق،ص202.

[3] سنو عبد الرءوف، "الإصلاحات العثمانية والإصلاحات الأمريكية مقارنة سياسية ثقافية"، **جريدة النهار**، ع21_22، بيروت، ص05.

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق،ص204.

الحريات العامة وتقييد سلطة السلطان[1]، وقبولهم المساواة بين المسلمين و أهل الذمة (النصارى واليهود)واعتبروه من القيم الشرعية.

أجمع جمهور العلماء على أن قتل المسلم للذمي يُعد من الكبائر و يظهر ذلك من قول الرسول_صلى الله عليه وسلم_ ﴿ من قتل نفس معاهدا لم يرح رائحة الجنة و إن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما﴾.[2]

اتخذت الدولة العثمانية من التحديث منهاجا لها، وحرّمت قتل الذمي وعدت دمه كدم المسلم وديته مثل المسلم لذا ساوته بالمسلمين في جميع الحقوق.

فيعتبر البند الذي ذكر فيه مساواة المسلمين والنصارى مطابق لما جاء في الحديث الشريف فالإسلام اقر لأهل الذمة التمتع بالحرية في ظل مجتمع إسلامي مليء بالتسامح والإخاء والعدل والمساواة فلهم حق الحماية في أعراضهم ودمائهم وعدم إكراههم على اعتناق الإسلام والسماح لهم بممارسة شعائرهم في كنائسهم و معابدهم وقد ورد ذلك في القران الكريم ،وحث المسلمين على معاملة أهل الكتاب يهود ونصارى المعاملة الطيبة التي كفلت لهم جميع الحقوق سواء من الناحية الدينية أو مدنية أو سياسية يحكم الإسلام على المسلم أن تقطع يده إذا سرق مال الذمي لأنه مال محترم، وعلى الرغم من تكريم القرآن لهؤلاء وسماحته إلا أنهم كانوا يكنون للإسلام والمسلمين في كل أرجاء العالم حقدا وعداء واضحين لذا لم يرضى المسلمين بهذا المساواة.[3]

ويذهب خير الدين التونسي بالقول: أن الدافع الذي جعل رجال السياسة والعلم إلى الأخذ بهذه التنظيمات هو تحسين حال الأمة الإسلامية وتنمية أسباب تمدنها بتوسيع دوائر العلم والعرفان وتمهيد طرق الثروة من زراعة وتجارة وترويج سائر الصناعات ونفي أسباب البطالة وأساس جميع ذلك العدل والحرية الذي نص عليهما مرسومين ،فإذا كان أساس تقدم الدول الغربية ناتج عن هذين المبدأين فكيف للعاقل حرمان نفسه من الاقتباس من هذه الدول.وإذا كان الأمر صادرا من غيرنا موافقا للأدلة، فلا وجه لإنكاره وإهماله ولا مانع الاقتداء في الإعمال المتعلقة بالمصالح الدنيوية[4]،كما فعلت الدول الغربية في عصر النهضة فقد استفادة من الحضارة الإسلامية و ذلك بترجمة كتبها إلى اللاتينية فأخذوا من العرب عدة علوم ودرسوا الرياضيات للخوارزمي والجغرافيا للإدريسي و الطب لأبي بكر الرازي وابن الهيثم وحتى سيرة المصطفى _صلى الله عليه وسلم_ استفادوا منها من الناحية القيادية في بناء الدولة وتنظيمها

[1] -العزاوي قيس الجواد،المرجع السابق،ص37.

[2] - صحيح البخاري، باب الديات، ح6914،

[3] - درويش هدى، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية ،ج1،دار القلم، دمشق،2002،ص152.

[4] -خير الدين التونسي، المرجع السابق، ص12.

فلا ضرر إذن من الاقتباس من الغرب في الشيء الذي يخدم الأمة مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم "الحكمة ضالة المؤمن أين وجدها فهو أحق بها" وقول سيدنا على _كرم الله وجهه _"لانتظر إلى من قال وانظر إلى ما قال".

2) **موقف المسيحيين:**

ظل المسيحيون سواء كانوا رجال الدين أو أفراد في شتى أرجاء الامبراطورية متمسكين بالامتيازات، ورافضين للإصلاحات أو للتنظيمات، حيث تعصبت الرعايا النصارى لهذا القانون لأنه يساويهم بالمسلمين وهم يريدون أكثر من ذلك رغم ما خولته لهم الدولة من تنازلات وحقوق من اجل إرضائهم وإسكات الدول الأوروبية لمنع تدخلها في شؤون الدولة وتقليل نفوذها[1] .

وتمثل هذا الرفض في بعض المظاهر مثل احتجاج بعض رعايا المسيحية الجوربيجية الذين كانوا يدفعون ضرائب قليلة أو لا يدفعونها على الإطلاق، حتى ذلك الوقت (مبدأ المساواة) في دفع الضرائب وما ترتب عليها من إلغاء كل الإعفاءات والمزايا في الوقت الذي أدى فيه فرض الضرائب على الأوقاف الدينية المسيحية الذين كان نفوذهم شديد القوة، على أبناء طوائفهم إلى سخط مسيحي البلقان على الإصلاحات الجديدة التي صمم الزعماء المسيحيون في "الروميللي" على التوسع في مغزاها بحيث يخلعون عن نشاطاتهم شكل حركة قومية منظمة تضم الفلاحين والفئة البرجوازية الحضرية والمثقفين [2] .

وهكذا افتعلت العديد من الأزمات لعرقلة هذه القوانين في الايالات غير العربية، أما الايالات العربية منها أيالة الشام على سبيل المثال لا الحصر فقد لاقت التنظيمات ترحيبا من طرف الملل غير الإسلامية مستفيدة من جانب "المساواة" في التنظيمات [3] فأرسل مخاتير القوى عرائض شكر للسلطان والوالي ومما جاء في بعضها :

"....وحين تشرفنا بتلاوته _خط كلخانة_ حيث المرمى إليه فهمنا ما تضمنه من المراحم والإنعامات والتخفيضات العمومية ورفع الحوادث _الضرائب _ والتكاليف بفرق المباهاة وغيرها من المثقلة والمضرات الكلية وقد حصل بذلك لرعاياكم مزيد الفرح والسرور...."[4] ومن هذه الرسالة يدل إنهم كانوا مؤيدين له، وبهذه المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الشام تخرق فيها الكثير النزاعات والصراعات بين سكان المنطقة، حيث ظهرت في شمال العراق وفي جبل لبنان اصطدامات مذهبية، أيدت بعض زعامات للأقليات المسيحية في الدولة العثمانية نوعا من الارتباط مع

---

[1]- العزاوي قيس جواد، المرجع السابق ، ص153.

[2]- احمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص203.

[3]- كوثراني وجيه ، "من الدولة العصبية إلى الدولة الأمة"، **مجلة الفكر العربي** ،ع28، معهد الانماء العربي، بيروت،1982، ص150.

[4] -عوض عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية،دار المعارف، مصر،1969،ص23.

الدول الأوروبية نكاية في الزعامات الإسلامية التي كانت لها السلطة المطلقة من قبل، وهذا ما حدث بالفعل في لبنان وسوريا.فظهر بين النصارى من يقول بأنه لا أمل في إصلاح الدولة إصلاحا يضمن لأفرادها الحرية والمساواة في ظل الدولة وانه لاخير فيها ولا سبيل لسعادة النصارى إلا تحت حماية دول أوروبية[1].

وهكذا استمر مسلسل الانسلاخ بعض الايالات عن الدولة العثمانية، حيث وجدت هذه الملل غير المسلمة المساندة كبيرة لموقفها من جانب الدول الأوروبية[2].

2) موقف الطبقة المثقفة:

اعتبرت الطبقة المثقفة أن استمرار التنظيمات يشكل خطورة على امن الدولة وسيادتها الخارجية، فاستمرار التنظيمات بعد تسوية مشكلة الدولة العثمانية مع محمد علي والي مصر بفضل الدول الأوروبية، لم تعد الدولة بحاجة ماسة لها باعتبارها سلاحا دبلوماسيا[3]، وكان من رواد هذه الطبقة المعارضين للإصلاحات رضا باشا وكذلك المؤرخ التركي أحمد توفيق باشا[*] 1819 الذي وقف هو الآخر ضد التنظيمات وقال "إن محاولة إدخال مؤسسات أوروبية بالجملة تركية وتلقيح النظام السياسي التقليدي القديم بالمدينة الأوروبية قبل أن يكون مهنيا لمثل هذا التجديد الحاسم لا يمكن أن تنجح بل لابد أن تُضعف السلطنة العثمانية إضعافا يفقدها القوة الضئيلة والاستقلال اللذين تبقيا لها.

ومن بين الذين وجّهوا انتقادا شديدا للتنظيمات كمال نامق[**] تمسكا بالقيم والمعتقدات الإسلامية التقليدية، وجعلها أساسا للتنظيم الجديدة بدلا من استيرادها برمتها من أوروبا، تتشبع أفكاره السياسية من روسووو منتسكيو، إلا انه كان يرى ضرورة قيام الديمقراطية الإسلامية على أسس الشورى والبيعة .

رأى أصحاب هذا التوجه أن هذه التنظيمات أفقدت الدولة هويتها وجردتها من ثوابتها المتمثلة في الشريعة الإسلامية

إذا تأملنا فنجدهم يمتنعون عن مجريات فيما ينفع من الإصلاحات ونتائجها ولا يمتنعون منها فيما يضرهم فالاقتداء بالغرب في الملابس والمساكن و الأثاث ونحوها من ضروريات والأسلحة و اللوازم الحربية يلحق بالأمة الضرر

---

[1] -الروقي عايض، حروب محمد علي في الشام ، ط1، جامعة القرى، الرياض،1419هـ، ص411_412.

[2]- مصطفى محمود نادية، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، ج11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،1996، ص224.

[3] -بن الوذيناني خلف، المرجع السابق، ص304.

[*] **احمد وفيق باشا**:شغل منصب سفير بلاده في فرنسا ثم أصبح وزير اللاوقاف فرئيسا لأول مجلس عثماني منتخب عام 1876 و لغوي وضع أول معجم عثماني هو لهجة عثماني وقام بترجمة إعمال موليير فولتر وشكسبير إلى التركية،انظر العزاوي قيس جواد ،المرجع السابق، ص67.

[**] **نامق كمال (1848_1886)**:شخصية ليبرالية في أفكاره ، مخلصا لمبادئه الإسلامية وقوانين الشريعة، وجه نقدا لاذعا الى رجال التنظيمات لفشلهم على المحافظة على التعليم الشريعة السلامية، انظر: احمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص225

والخلل في السياسة و العمران، أما الضرر فبالاحتياج للغير في غالب الضروريات دال على تأخر الأمة في المعارف وتبعيتها لهذه الدول في جميع المجالات، فمثلا في المجال الاقتصادي نجد معظم الدول الإسلامية تنتج المواد الخام الهامة وتبيعها للدول الغربية بثمن زاهد لكن هذه الأخيرة بعد تصنيعها لهذا المواد تبيعها للدول السلامية بإضعاف ما اشترته به.[1]

3) موقف الأوروبيين:

اختلفت المواقف الأوروبية بين المؤيد ومعارض للإصلاحات او التنظيمات العثمانية فبريطانيا وفرنسا ساندتا حركة التجديد وإدخال النظم الأوروبية في أجهزة حكم للدولة واستغلالها اقتصاديا وسياسيا وتبشيرية بل وضغطت عليها لإتمام بعض الإصلاحات مستغلة الأقليات المسيحية من اجل هدم الامبراطورية، اما الاتجاه المعارض للتنظيمات العثمانية فكان من طرف روسيا والنمسا لأنها تعارض مصالحهما، لما كانت هذه التنظيمات تقف حائلا دون تحقيق مطامعها التوسعية في أوروبا.

أما بالنسبة لمرسوم كلخانة فقد انتقدته دول أوروبا لأنه لم يلغي الجزية على اعتبار أن إلغاءها كان يعني مساواة المسيحيين بالمسلمين ولم يحدث ذلك حتى عام 1856م عندما تحولت الجزية إلى البدل العسكرية او تعويضات عسكرية نذكر منها.[2]

أ) موقف بريطانيا:

لقيت التنظيمات تأبيدا كبيرا، حيث تحمست بريطانيا للإصلاح الجديد في الدولة، فكانت وجهة نظر الانجليز هي إن الإصلاح على الطراز الأوروبي هو الوسيلة الوحيدة لصمود الدولة العثمانية إمام الخطر الروسي، فكانت حركة الإصلاح مرتبطة ببريطانيا برباط خاص، فقد رضيت عنها لأنها لم تمس صالحها في الدولة ،و أعطيت معاهد بلطة ليمان* المعقودة 1838 الرعايا البريطانيين حق المتاجرة في إي بقعة من بقاع الامبراطورية تصديرا و استراد وتجارة داخلية وخارجية ونهرية مقابل ضريبة محددة بسيطة .[3]

---

[1] – خير الدين التونسي، المرجع السابق، ص14.

[2] –أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 203.

* **بلطة ليمان** :منطقة صغيرة على بوغاز البوسفور من تركية الأوروبية بالقرب من الأستانة واشتهرت بإمضاء هذه المعاهدة بها، انظر:المحامي فريد بك،المرجع السابق، ص491.

[3] –نوار عبد العزيز، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص168، 199.

وبالرغم من كل هذا فان هناك من الانجليز من لم يقنع بهذه الإصلاحات من بينهم اللورد كلاندون** الذي كان من رأيه إن الطريقة الصحيحة لإصلاح أحوال العثمانية هي إزالتهم من على سطح الأرض كلية دون ان يتعمقوا في اسسها الفلسفية والعملية، كما يقول الدكتور اروييل هايد أنهم وفقوا في منتصف الطريق وأحدثوا ازدواجية خطيرة في الحياة العامة و الفكرية، وذلك من خلال إبقاء المعاهد الدينية كما هي مع غيرها من المؤسسات التعليمية التقليدية وإنشاء معاهد مطابقة لنظام التعليم الأوروبي، كأكاديمية العلوم العسكرية و كلية الطب باستانبول[1].ويبدوا من خلال أفكار الدكتور هايد يريد من السلاطين الدولة العثمانية التخلي عن القيم و الشريعة الإسلامية و استبدالها بالنظم الغربية.

ب) **موقف فرنسا:**

كان لصدور خط كلخانة حدثا في الأوساط الأوروبية يسجله احد المناصرين الفرنسيين بقوله "كان عام1839م عاما عظيما بالنسبة للتوغل الفرنسي في تركية ...لقد كان بداية التنظيمات السنة الأولى للإصلاح ونحن رجال الدين سنبدأ بالاستفادة من هذه الليبرالية الخجولة ونبدأ بإرسالية تبشيرية للتعليم الكاثوليكي .وقال السيد إيتيان الذي ترأس هذه الإرساليات :"هذه أول إمكانيات لتعزيز انتصار الإيمان الذي سنعلمه، ذلك لأن القرآن كان يحرم حتى ذلك الوقت التعليم ".ويُقصد بالإيمان هنا الديانة المسيحية، وهكذا لم تضيع أوروبا المسيحية وكنائسها وقتا طويلا للاستفادة من ظروف التحديث والتنظيمات، فبعد سبعة عشر يوما من صدور خط كلخانة،كانت الإرساليات التبشيرية الأولى تغادر مرسيليا باتجاه العاصمة العثمانية، وهي تحمل أفكارها العدائية للمسلمين ولقرآنهم الكريم الذي تتهمه بتحريم التعليم [2].

وبالتالي أبدت فرنسا هي الأخرى تأييدها للإصلاح في الدولة ودعمتها وتبين ذلك من خلال احتضانها لعدد كبير من السفراء و رجال الإصلاح العثمانيين حيث انفتح العديد من رجال الدولة المؤيدين للإصلاح على الحضارة الفرنسية، وذلك من خلال تعليم اللغة الفرنسية والاقتباس من ثورتها مبدأ حقوق الإنسان ثم إن المساواة بين المسلمين و المسيحيين إمام القانون الذي صدر في مرسوم الهمايون مأخوذ من قانون حقوق الإنسان المنبثق من الثورة الفرنسية.

** **كلارندون**: وزير الخارجية لبريطانيا 1860-1866 و هو من المعارضين للإصلاحات العثمانية، انظر: بني المرجة موفق، المرجع نفسه، ص72.

[1]- بني المرجة موفق ، المرجع السابق، ص72

[2]- الصلابي على محمد، المرجع السابق، ص 388، 389.

وكيف لا ترضى فرنسا بهذه التنظيمات و لا تأييدها، فجل نظم الدولة العثمانية من النظم الفرنسية فقد اقتبس العثمانيين النظام المركزي من هذه النظم ألانها غالوا في المركزية [1]أكثر و كذلك المسائل التجارية والجنائية عن القانون عن القانون الفرنسي[2].

ج) النمسا و روسيا:

تميز الموقف النمساوي والروسي بالمعارضة لهذه للإصلاحات،حيث انحازتا إلى الجماعات المحافظة الكبيرة بالدولة فالأولى كانت تطمح أن تحل مكان فرنسا في حمايتها للكاثوليك في الامبراطورية أما الأخرى كانت تريد أن تنفذ إلى داخل الامبراطورية العثمانية عن طريق حماية طائفة الروم الأرثوذكس للوصول لمطامعها، عملتا على أن تظل الدولة العثمانية متأخرة في إدارتها و تنظيماتها[3].

وظهر ذلك من تحذير السياسي النمساوي الكبير مترنخ[*] للعثمانيين من الخطر الكامن وراء استعارة أساليب الحضارة الأوروبي المتعارضة مع الحضارة الإسلامية العثمانية، ومع حرص العثمانيين أن يكون الإصلاح أوروبا في إطار الشريعة الإسلامية، فان تطبيق مثل هذه الإصلاح كان صعبا للغاية خاصة في دولة ازداد ضعفها عاما بعد آخر[4].

المبحث الثاني: آثار الإصلاحات على بلاد الشام:

لقد كان للإصلاحات التي طبقتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، آثار وانعكاسات عليها عموما وعلى رعاياها خصوصا، وتركت آثار سلبية أكثر منها ايجابية، ولقد ظهرت عدة فتن وقلاقل خاصة في بلاد الشام نظرا للتكوين الاجتماعي الذي تتكون منه هذه المنطقة (عرب مسلمين منهم السنة والشيعة والدوروز وعرب مسيحيين حيث نجد الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس اضافة الى الفرس و الروم من كلا المذاهب).فبإصدار هذه الإصلاحات المستمدة من الغرب استغلت الدول الأوروبية هذه الاختلافات الطائفية الموجودة داخل المجتمع الشامي وأخذت كل دولة أوروبية في دعم طائفة على حساب أخرى والغرض من ذلك حفظ مصالحها في الدولة العثمانية مستغلة معاهدة الامتيازات التي منحت لها مثل معاهدة باريس 1856م.

---

[1] -عوض عبد العزيز، المرجع السابق، ص35.

[2]- احمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص220.

[3] بعيو غانية، المرجع السابق،ص139.

[*] **مترنخ (1773–1859)**:سياسي نمساوي ،عمل على تمزيق التحالف بين روسيا ونابليون عين سفيرا للنمسا في باريس سنة 1806،كان معارضا لانشار الحرية في اوروبا.انظر :غربال شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، م1، دار الشعب، القاهرة، 1965،ص2188.

[4] نوار عبد العزيز، المرجع السابق، ص167.

ويظهر أن هذه الإصلاحات طبقت على بلاد الشام** بسرعة وشمولية أكثر من الولايات الأخرى مثل بغداد والبصرة التي كان تطبيق الإصلاحات فيها اقل سرعة وشمولية وولايتي اليمن والحجاز فقد كان تطبيقها ضئيلا جدا لأنها كانت في اغلبها تخضع لسلطة رؤساء قبائلها [1].

أولا: ثقافيا:

بالرغم من عدم تعرض خط كلخانة 1859م في بنوده إلى ذكر التعليم، إلا أن السنوات الأولى الأخيرة له وللخط الهمايوني 1856م ،شهدت انتشارا لموجة التعليم وذلك من خلال إنشاء عدة مدارس قد كان بلاد الشام نصيب من المدارس ذات التعليم النظري، أكثر من غيرها من الولايات العثمانية، فأنشأت مدارس في ألوية حوران والكرك(شرق الأردن)في ولاية سوريا مثلا، وكان هدف الدولة من إنشائها هو إضعاف مدارس الإرساليات الأجنبية التي انتشرت في اللواءين المذكورين[2] .

بالإضافة إلى انتشار الطباعة وحركة الترجمة، وقامت الجمعيات العلمية والأندية الثقافية، فنتج عن ذلك إحياء التراث الثقافي العربي، ونشر الثقافة الأوروبية والتي من ضمن مبادئها الديمقراطية الحركة والمساواة، وقد أدت هذه الحركة الأدبية والعلمية إلى ظهور وتنمية الوعي بالذات العربية. [3]

بالنسبة للإرساليات أو البعثات التبشيرية فقد بدأت روسيا القيصرية ترسل بعثاتها الأرثوذكسية إلى فلسطين، بعد أن سبقتها البعثات البروتستانتية و الكاثوليكية وبدأ المبشرون بشراء الأراضي وتشيد الأبنية فيها وأقاموا دارا للطباعة في بيت المقدس لإصدار كتبهم الدينية باللغة العربية واليونانية، ولكن بعد هزيمة روسيا في حرب القرم مع الدولة العثمانية (1853-1856)انشغلت خلالها عن مسألة الاهتمام بالأماكن المقدسة وبعثاتها التبشيرية، وفي سبيل الحفاظ على ممتلكاتها في فلسطين بادر خلال الحرب بإنشاء المجلس الفلسطيني التابع لوزارة الحرب، وأوكلت إليه مهمة الاهتمام بإعادة إحياء العلاقات الروسية مع العرب .وفي عام 1857م أعادت روسيا فتح قناصلها في القدس وأنشأت قسم جديد في وزارة الخارجية الروسية، أصبح يعرف باسم(قسم فلسطين)أوكلت إليه مهمة البحث عن مصادر تمويل

** **بلاد الشام** :تقع في الجزء الغربي من القارة الأسيوية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وتضم سوريا الحالية ولبنان وفلسطين والأردن .أنظر: كرد علي محمد، المرجع السابق، ص ص7_8.

[1] –عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق ،ص ص 30-31.

[2] –عوض عبد العزيز، المرجع السابق ،ص ص30-31.

[3] –زهدي عبد المجيد ، تاريخ العرب المعاصر ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة، 2009،ص9.

جديدة وتوظيفها في توسيع ودعم السياسي والديني لروسيا في بلاد الشام.[1]ولقد كان لهذه الإرساليات نتائج سيئة على بلاد الشام خاصة الأماكن التي تكثر فيها الأقليات المسيحية حيث وجدت فيها مجالا خصبا لنشر أفكارها الثقافية والدينية والسياسية، فظل المسيحيون يعتبرون الدولة العثمانية غريبة عنهم ويتجهون بولائهم وحسهم إلى الدول الأوروبية، وبالتالي تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين[2]

وهنا بدأت تظهر فكرة القومية العربية* من خلال هذه المدارس التبشيرية التي انتشرت في بلاد الشام، خاصة لبنان في أين نشرت انجلترا مدارسها التبشيرية البروتستانتية في منطقة الدروز، وكانت هذه المدارس هي المنبع الأول للحركة الانفصالية للقومية العربية في الدولة العثمانية،خاصة في إثارة شعور النصارى العرب [3]

كما أنشأت الكلية البروتستانتية السورية في بيروت سنة 1866م التي كان يُدرس فيها باللغة العربية، وقد ترأسها دانيال دبيس** وهي الآن الجامعة الأمريكية في بيروت، أما اليسوعيين*** فكانوا أكثر البعثات في بلاد الشام حيث أنشئوا عدة مدارس نذكر منها "مدرسة غزير " في جبل لبنان، ثم نقلت إلى بيروت سنة 1875م وسميت "جامعة القديس يوسف " [4]

أما عن الجمعيات العلمية فقد أنشأت عام 1847م جمعية عرفت باسم "جمعية الآداب والعلوم "[5]،كان من أبرز

---

[1]- حبيب محمود صالح ، "البعثات التبشيرية الروسية في بلاد الشام (سوريا ولبنان)1840-1914"، **مجلة دراسات تاريخية** ، ع65-66، ط 10، لجنة كتابة تاريخ العرب ، 1998 ، ص159.

[2]- عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق ، ص296.

* **القومية**: هي عبارة عن حركة سياسية تنادي بحق كل أمة بتكوين وحدة مستقلة تشترك في اللغة والأصل والعقيدة.انظر:محمود محفوظ، الموسوعة العربية الميسرة، م3، ط2، دار الجيل، القاهرة، 2001، ص1891.

[3]- درويش هدى ، المرجع السابق ، ص300.

** **دانيال دبيس** :دكتور في اللاهوت ولد في 1823م في الوم أ ، وجاء إلى بيروت سنة 1856م وحين أنشأت الكلية السورية البروتستانتية سنة 1866م أصبح أول رئيسا لها حتى سنة 1902م وخلفه ابنه هو ارديس .أنظر: انطونيوس جورج، يقظة العرب، تر:ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، دار العلم للملايين، بيروت،1987، ص106.

*** **اليسوعيون** : هم جماعة تبشيرية مسيحية كاثوليكية . أنظر:صلاواتي ياسين، الموسوعة العربية والموسعة ، م8، موسوعة التاريخ العربي، بيروت،2001،ص 3736.

[4]- انطونيوس جورج، المرجع السابق، ص108.

[5]- الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية (سوريا ولبنان)، ج10، مؤسسة هانياد، بيروت ،1997، ص27.

أعضائها اليازجي* والبستاني** وعدد من الأمريكان والانجليز وما إن مضى عام من تأسيس هذه الجمعية حتى بلغ عدد أعضائها خمسون عضوا نصرانيا ولم يوجد فيها عضوا مسلما أو درزيا، وكان الهدف من إنشاء هذه الجمعية هو التبشير بالعروبة ومحاربة الإسلام.[1]

بلغت المدارس غير الإسلامية في بلاد الشام سنة 1886م حوالي 96مدرسة في لواء الشام و18مدرسة في لواء بيروت و36مدرسة في لواء البلقاء واللاذقية وعكا.[2]

وبالتالي فإن هذه الإصلاحات التي حاولت القضاء على الطائفية أججت الخلافات فيما بينها، وقد استغلت الدول الأوروبية ذلك من خلال بعثاتها التبشيرية التي بدأت تبث سمومها داخل هذه المجتمعات، بهدف حماية مصالحها وضمان توسعها داخل الأراضي العثمانية من جهة تفكيكها ولضرب الإسلام والمسلمين من جهة أخرى.

ثانيا: عسكريا واقتصاديا :

1) **عسكريا:**

لم تستطع الدولة العثمانية عند إعلانها لهذه الإصلاحات خاصة الخط الهمايوني الذي أقر مبدأ المساواة والتجنيد الإجباري تطبيق ذلك على كل الطوائف فقد ظلت الخدمة العسكرية مقتصرة على الطبقة المسلمة فقط، بينما كانت الطوائف الأخرى خاصة المسيحيين يدفعون البدل العسكرية أو التعويضات .[3]

وهذا ما انعكس سلبا على المسلمين الذين كانوا يساقون إلى الثكنات العسكرية ليتركوا عائلاتهم تئن وتعاني من الفقر والجهل، أما المسيحيين فكانوا يساقون إلى المدارس خاصة مدارس الإرساليات التبشيرية الأجنبية، لاسيما في لبنان مما أدى إلى اختلال في ميزان المعرفي الثقافي لدى الطوائف.[4]

***اليازجي** بن عبد الله الكفر شيمي اللبناني الماروني ، ولد في 1800م بجبل لبنان، المتوفي في بيروت عام 1870م. أنظر: البركي هشام ، الدور التغريبي لبطرس البستاني في دائرة المعارف، رسالة ماجستير تخصص الثقافة الإسلامية، إشراف بركات عبد الله ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، 2010، ص31.

****البستاني** : ولد عام 1819م في قرية الدبية بجبل لبنان من أسرة مارونية، أحسن إتقان اللغة السريانية واللاتينية والإيطالية فعين مدرسا في مدرسة عين ورقة عام 1840م وكان له دورا في نشأة القومية العربية ومن أصحاب التيار العلماني ونادى بالوطنية توفي عام 1883م. أنظر البركي هشام.نفس المرجع، ص ص17-33

[1] – البركي هشام، نفس المرجع ، ص 31

[2] - الخالدي محمد فاروق، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام ،ط1، دار الراوي ، الدمام ، 2000، ص58.

[3] –المنصور ميمونة، تاريخ الدولة العثمانية ، دار الحامد ،عمان ،2007، ص 127.

[4] – حلاق حسان ، "المسألة الشرقية وتطوراتها الدولية حتى مؤتمر باريس 1856م"، **تاريخ العرب والعالم** ، ع 8، دار النشر العربية، بيروت 1979م، ص40.

يبدو أن المسيحيين لم يكونوا يرغبون في الانضمام للجيش لتفادي محاربة إخوانهم في الملة والديانة المسيحية (الدول الأوروبية) كما أنهم لم يرغبوا في القتال تحت راية الإسلام التي رفعتها الدولة العثمانية.[1]

وكان ذلك سببا في زرع الخلافات بين المسيحيين والمسلمين، وقد وضح من خلاله أن المسيحيين يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية[2]، وهذا أهم غرض للدولة الأوروبية عند إعلانها لحماية المسيحيين حيث سعت إلى تقويض أركان الدولة، وذلك بتشجيع هذه الطوائف على إحداث المشاكل الداخلية[3] وتشجيعهم على العصيان لتفادي قتالهم ضدها وبالتالي إنهاك الدولة العثمانية.

2) اقتصاديا :

مهدت الإصلاحات العثمانية خاصة خط همايون 1856م السبيل إلى الرأسمال الأجنبي، وفتحت له الباب على مصراعيه، هذه الأخير الذي اكتسب بحكم صلح باريس 1856م شكل من الالتزامات الدولية، إذ تعهدت الدولة العثمانية بمنح امتيازات السكك الحديدية والبنوك وصناعة التعدين وحق الأجانب في شراء الإمبراطورية العثمانية وكل هذا أدى إلى ضعف الاقتصاد وتراجع عملته وصناعته أمام تنامي الغزو الاقتصادي الأوروبي لسوق الداخلية، وتراجعت مكانة الدولة العثمانية داخليا وخارجيا، وتحولت إلى سوق للتصريف السلع ثم إلى سوق مستعمرة للدول الأوروبية الرأسمالية. [4]

وهذا النمو في الغزو الاقتصادي الأوروبي نتج عنه الاستياء في القرى وسجل الفلاحون الشكاوي بشأن ازدياد الأموال والأعمال التعسفية، ووحدت جميع الشكاوي في عريضة واحدة في بداية عام 1858م، وذلك في حشد كبير عقد في قرية الزوق لبنان في حضره حوالي 300ممثل قدموا من مختلف قرى كسروان (شمال لبنان)وقد حمل الوفد الخاص هذه العريضة إلى والي بيروت، ويتلخص فحوى مطالب الفلاحين في إلغاء كافة القروض الإقطاعية إلا أن الباشا رفض هذه المطالب، فبدأ الفلاحون خلالها بالاستعداد للانتفاضة وأخرجوا الأسلحة من المخابئ وأخذوا يشكلون الفصائل الثورية، وفي ديسمبر 1859م انتفاضة مسلحة إذ طرد الثوار الإقطاعيين الموارنة من كسروان واستولوا على أراضيهم وممتلكاتهم ،وكان لهذه الانتفاضة انعكاسات كبيرة على كسروان وما لبثت أن انتشرت الاضرابات في باقي مناطق لبنان واللاذقية وشملت الفلاحين الموارنة في القائمقامية الدرزية، حيث بدأ الفلاحون

---

[1]- حلاق حسان ، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص40.

[2] -المنصور ميمونة، المرجع السابق، ص 127.

[3] - حلاق حسان ، المسألة الشرقية، المرجع السابق ،ص40.

[4] -العزاوي قيس، المرجع السابق ،ص69.

بالاستعداد لانتفاضة مسلحة ضد الدروز وساندهم رجال الدين الموارنة مساندة فعالة، فبدأ الإقطاعيون الدروز بدورهم بتسليح فصائل المتطوعين الدروز. [1]

يظهر أن هذا هو مبتغى الدول الأوروبية في زرع بذور الشقاق بين الطوائف وقد وجدت في جبل لبنان التربة الخصبة لذلك، وكان الهدف من ذلك إضعاف وإنهاك الدولة العثمانية اقتصاديا وبالتالي التظاهر بمساعدتها في إخماد تلك الفتن والثورات. [2]

والملاحظ أن الدولة العثمانية عند إقرارها لهذه الإصلاحات أو التنظيمات لم تهتم بالمؤسسات الاقتصادية، ولم توفر لهم الحماية وإنما اهتمت بتشريع قوانين للاتجار مع الخارج وهذا ما ربط السوق المحلية بقوانين السوق الأوروبية، ففي عام 1859م ظهر مالي في الميزانية العثمانية، قدر ب35مليون فرنك فرنسي، وقد ارتفع إجمالي الديون إلى 774مليون فرنك، وهنا قامت برهن ضرائبها الداخلية لضمان دفع قروضها للانجليز والفرنسيين.[3]

ثالثا:اجتماعيا:

رغم تطلع الدولة العثمانية من خلال هذه الإصلاحات إلى مركزة السلطة، وتكوين مجتمعا واحدا من خلال دمج جميع الطوائف، إلا أن النتيجة كانت عكسية، فالمسلمون يرون أن الذميين أقل منهم، ولا يمكن مساواتهم معهم في المعاملات والحقوق والواجبات، أما المسيحيون فقد استغلوا مبدأ المساواة الذي أقره الخط همايوني 1856م في زيادة نفوذهم،[4] وبدلا من إعلان المسيحيون ولائهم للدولة العثمانية، إلا أنهم لجأوا لحماية الأوروبيين في صراعهم مع المسلمين، وكان هذا الأمر ذريعة لإلحاح الأوروبيون على السلطة العثمانية بوجوب تواجدهم في المنطقة لحماية مصالحهم هناك، حيث تعهد الفرنسيون بحماية الموارنة الكاثوليك، بينما احتمى الدوروز بالانجليز، ثم قامت بينهم أسباب الشقاق والخلاف، ونتيجة لذلك امتدت الفتنة إلى جميع أنحاء الشام، وكثر القتل والنهب فيها .[5] نتيجة للقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية من أجل تنظيم شؤون البطريركيات* والأسقفيات، وتكوين المجالس الملية الخاصة بالمسيحيين، زاد من ترابط الطوائف المسيحية، بالرغم من أن الدولة كلفت لنفسها ولاء البطاركة، وذلك بإسقاط

---

[1] -لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، دار الفرابي، بيروت، 1985، ص369.

[2] -طقوش سهيل، المرجع السابق ، ص369

[3] -العزاوي قيس، المرجع السابق ، ص70-72.

[4]-عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ،ص215.

[5]- البركي هشام، المرجع السابق ،ص20

* **البطريركيات**: من بطريرك استخدم هذا اللقب لتكريم أساقفة أكبر الكنائس وأكثرها أهمية فقد أطلق على أساقفة روما والإسكندرية وأنطاكية في بداية القرن 4م ومطلع القرن 6م أصبح على أساقفة القدس والقسطنطينية .محمود محفوظ ،المرجع السابق ،م1،ص567.

أسماء المرشحين الذين يشكك الباب العالي في ولائهم من قائمة الانتخابات، إلا أنها تركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى رؤسائهم الروحانيين، ومجالسهم الملية، وكذلك جميع الأمور المتعلقة بأملاك الأديرة والكنائس وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية الخاصة بهذه الطائفة، وكل هذا كان سببا في زيادة الشقاق بين الطوائف، وباعتراف الدولة العثمانية لرؤساء الطوائف المسيحية بسلطتهم على أبناء طائفتهم وهذا يعني أنها أعطتهم حكما ذاتيا، فأصبحت دولة داخل دولة، وهو ما أوجد الضغينة في قلوب المسلمين، ونفخ روح الاعتزاز في صدور النصارى، وزاد من تصلب عقولهم وصاروا يتباهون به [1].

قامت ثورات داخلية ونزاعات طائفية في بلاد الشام خاصة في لبنان، وقد شكلت تهديدا حقيقيا للدولة، فقد كانت تجتاز في هذه المرحلة إحدى مراحل اضمحلالها، فتعرضت لهزات عنيفة بسبب تدخل الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية بحجة حماية المسيحيين والأقليات الأجنبية [2].

وما إن صدر خط شريف همايون 1856 م حتى انفجر الوضع في بلاد الشام إذ كان عاملا لنشوء أزمة فقد فُسّر بأنه وثيقة تنادي بمساواة الفلاحين وتحرير هم من الأعراف الإقطاعية، إلا أنه أظهر الإستياء و زاد ابتزاز الأموال و الشكاوي و التعسف فاندلعت عام 1859 م انتفاضة مسلحة في كسروان و تحولت وإلى مذبحة مارونية جديدة في مارس 1860م[3]، وفي ماي 1860 أطلقت جماعة مؤلفة من 10 مارونيا النار على فئة من الدروز في بيروت، قتل درزي و جرح اثنان فكانت هذه المناوشة كافية لإضرام النار و المذابح و التدمير المتبادل في جميع انحاء لبنان[4] مثلما حدث في مدينة زحلة من أواخر جويلية 1860 م و امتدت الفتنة في أنحاء الشام و كثر النهب و القتل و عمت المذابح في طرابلس و صيدا و اللاذقية و دير القمر و منها الى مدينة دمشق[5]، إذ قام المتعصبون المسلمون بذبحة مسيحية و أحرقوا الكنائس التبشيرية و لولا تدخل عبد القادر الجزائري الذي فتح بيته للمسيحيين وحماهم من الدروز[6].نظرا لهذه المذابح التي تعرضت لها الطوائف المسيحية عمدت فرنسا الى احتلال بيروت بدعوى حماية المسيحيين و أرسلت جيشا قدره 1500 جندي إلى جبل لبنان و استمر الاحتلال من 3 أوت 1860 م حتى

[1] – عوض عبد العزيز، المرجع السابق، ص30.
[2] – طقوش سهيل، المرجع السابق ،ص583.
[3] – سيار جميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان، 1996، ص433.
[4] – لوتسكي، المرجع السابق ،ص 151.
[5] – مشاقة ميخائيل،مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ،[د.د]القاهرة ،1908،ص163.
[6] – لوتسكي، المرجع السابق ،ص151.

جوان 1861[1] م و خوفا أرسلت الدولة العثمانية فؤاد باشا الذي كان وزيرا للخارجية مفاوضا لها فاقتص من الفاعلين لأعمال العنف و دفع تعويضات للمتضررين و اعاد فؤاد باشا الهدوء الى سوريا[2].

بعد إخماد هذه االإضطرابات دخلت الدولة العثمانية في مفاوضات مع الدول الأوروبية التي شكلت لجنة للنظر في شؤون لبنان، تم التوصل الى تشكيل نظام سياسي جديد لحكم لبنان و جعله تحت الحكم الذاتي برئاسة حاكم مسيحي يخضع للباب العالي مباشرة يتم اختياره من الطرف السلطان العثماني عُرف باسم "المتصرف" يساعده مجلس إداري مكون من 12 عضو من كل طائفة من الطوائف الدينية الكبرى الست (الدروز–الموارنة السنة –الشيعة –الروم الأرثوذكس –الروم الكاثوليك) وقد استمر هذا النظام إلى غاية 1914م واعتبر النظام دستور دائما بعد أن صادقت عليه الدول الكبرى [3].

رابعا: إداريا:

شهدت بلاد الشام تنظيما في عدة شؤون منها نظاما القضاء وإقامة المحاكم التجارية إلى جانب المحاكم المدنية والشرعية ثم وضعت ميزانية للبلاد وحددت اختصاصات الولاة وكبار الموظفين، وثم ربطهم بالعاصمة استانبول وعاد المركزي على بلاد الشام، ففي فترة (1831–1840) فترة الحكم المصري في بلاد الشام .

ظهر تقسيم إداري جديد قسمت بموجبه بلاد الشام إلى ولايتين (ولاية حلب وولاية دمشق) تتبعهما سناجق دمشق وبيروت وطرابلس واللاذقية وعكا وحماه وحوران وحلب في سنة 1839م [4]،ويرى مشاقة ميخائيل أنه مضت ثماني سنوات من الإدارة الحسنة (التي ابتسم فيها وجه الضعيف لأنه شعر بالإنصاف فقد عين شريف باشا الذي شرع في إدارتها بالعدل والإنصاف وإنشاء الدواوين والمجالس اقتداء بالدول الأوروبية، ورضيت الطوائف المختلفة من هذه الإصلاحات لاسيما المسيحيين منهم الذين عينتهم في المجالس أمثال يوحنا البحري الذي عينه رئيسا ورقيبا أول لأعمال المجلس.)[5] و من أهم ما أدخله إبراهيم باشا* من إصلاحات انه إلى جانب العمل على توطيد سلطة الحكم المركزي والقضاء على سلطة الأمراء والشائخ والإقطاعيين، اخذ بمبدأ الشورى في حكم البلاد فألف في كل مدينة

---

[1] –المحامي فريد بك ، المرجع السابق ،ص526.

[2] –سرج فندي، تاريخ سورية ، المطبعة الأدبية ، بيروت ،1881، ص199.

[3] غنيمي رأفت ، المرجع السابق، ص53.

[4] – الخوند مسعود ، المرجع السابق، ص26.

[5] –كشاقة ميخائيل، المرجع السابق، ص 110.

* **إبراهيم باشا**:(1789–1848م) قائد مصري ،وهو الإبن الأكبر لمحمد علي باشا والي مصر ،عين إبراهيم قائدا للحملة ضد الوهابيين (1816–1819) ثم ضد الثوار اليونانيين (1825–1828) دخل الشام هو وأبوه في معركة الزيب 1839م ضد العثمانيين حيث انتصر فيها ،ثم عين نائبا عن أبيه في حكم مصر ،توفي سنة 1848م .انظر : صلاواتي ياسين ، المرجع السابق، م1، ص11.

مايزيد على 20الف مجلسا يسمى ديوان المشورة يتراوح عدد اعضائه من 12الى21عضوا ينتخبون من بني اعيان البلاد، وكان الهدف من هذه المجالس هو خدمة الحكومة المركزية وتسيير مهمتها ومعاونتها في تحصيل الأموال المطلوبة لكنها كانت بلا شك مقدمة طريق لتعويد الأهالي بأسلوب الحكم الشوري.[1]

عاد العثمانيون لبلاد الشام في عام 1840م بعد خروج إبراهيم باشا بن محمد علي منها أحدثوا فيها تغيرات إدارية، حتى أنهم أسرفوا في ذلك حيث كاد أن يكون هناك تغيير جزئي في كل سنة بإضافة بعض الأقضية (جمع قضاء) أو بعض قرى القضاء إلى قضاء آخر ضمن الايالة نفسها أو إلحاق قضاء بإسالة أخرى أو تشكيل لواء جديد داخل الإيالة[2].

ويمكن أن تكون هذه التغيرات حرصا منها على إقرار الأمن داخل الايالات فلبنان مثلا قسم إلى قائمقامية يحكم المنطقة الشمالية منها مسيحي وأما المنطقة الجنوبية منها فهي تحت حكم درزي كل هذا لم يقضي على الخلافات بل زاد منها لأنه ترك أقليات مسيحية في المنطقة الدرزية وأخرى درزية في المنطقة المسيحية، فكل أقلية رفضت الخضوع إلى حاكم منطقتها أي أن الأقلية الدرزية رفضت الخضوع للقائمقام المسيحي والأقلية المسيحية رفضت الخضوع للقائمقام الدرزي ،وفي عام 1845م حدثت اضطرابات بين المسيحيين والدروز وقتل العديد من الأشخاص من الجانبين فتدخلت الدول الأوروبية لحماية المسيحيين وضغطت على الدولة العثمانية مما جعلها تعزل القائمقام الدرزي وتستبدله بآخر كما أنها جمعت السلاح من مناطق الجبل ووزعت مبالغ مالية على المسيحيين كتعويض لخسائرهم رغم أن الخسائر كانت في كلا الطرفين [3]

وهذه لمحة عن التقسيمات الإدارية في الفترة (1840-1864)التي حدثت في بلاد الشام فقد وُجدت إيالة حلب والشام وصيدا أما طرابلس فقد اختفت من خريطة التقسيمات الادارية وأصبحت لواء تابعا لإيالة صيدا والتي ضمت في سنة 1849م إلى ألوية طرابلس واللاذقية وعكا والقدس الشريف ،وفي سنة 1850م وُجد لواء صيدا وضم بيروت وصيدا وصور ودير القمر وبلاد بشارة ونابلس أما إيالة الشام في عام 1850م ضمت لواء الشام ودمشق وحمص وحماه ومعرة النعمان وعجلون وتوابعه (لإربد والبلقاء) ولم تستقر التقسيمات في كلتا الإيالات فقد ضمت

---

[1] -برج محمد، التريخ العربي الحديث والمعاصر، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص50.

[2] -عوض عبد العزيز، المرجع السابق، ص 65.

[3] -جوزيف صقر ،موسوعة قصة الحضارة العربية ، م 3-4،EDITO CREPS,INT،بيروت ، 1999، ص ص203-204.

إيالة الشام تسعة وعشرون قضاء(ثمانية عشر قضاء في لواء الشام، وقضاء في لواء حمص، وثلاثة أقضية في لواء حماه وسبعة أقضية في حوران)، أما عجلون فقد أدمج في لواء حوران .[1]

وما يلاحظ أن لهذه الإصلاحات لقيت ردود فعل قوية مؤيدة ومعارضة كل حسب مصالحه وأفكاره كما كان لها انعكاسات خطيرة على كيان الدولة العثمانية وبالأخص على بلاد الشام.

[1] -عوض عبد العزيز ،المرجع السابق ،ص66.

خاتمة

خـاتمـــة

في الأخير نأمل أن نكون قد اجبنا عن إشكالية البحث من خلال هذه الخاتمة التي هي عبارة عن نتائج في شكل نقاط كالآتي:

أولا: نظرا للأوضاع السيئة التي عاشتها الدولة لجأت إلى الإصلاح لتدارك هذا التدهور والنهوض بها و مواكبة التطور الذي حدث في الغرب حيث اتخذ بعض رجالها على عاتقهم إصلاح البلاد وإخراجها من مأزق الانهيار، كانت هذه الفئة معظمها مثقفة ثقافة غربية من بينهم مصطفى رشيد باشا و عالي باشا وقد تأثروا بهذه الثقافة رأوا ضرورة سير البلاد و اقتدائها بالغرب الذي عرف تطورا في مختلف المجالات.

ثانيا: أول ما قام به السلطان محمود الثاني بإيعاز من وزيره مصطفى رشيد باشا هو إصلاح الجيش وذلك بإلغاء نظام الانكشارية1826م الذي فسد و انهزم في حروب و معارك، فرأى ضرورة القضاء عليه و استبداله بنظام جديد على النمط الأوروبي خاصة بعد الانتصارات التي حققها محمد علي بجيشه الجديد المنظم على النمط الأوروبي في معاركه مع أعداه، فاقتداء بمحمد علي ألغيت الانكشارية عام1826و أعلن عن النظام الجديد و الذي اسماه بالعساكر المحمدية المنصورة .

ثالثا:كانت الاحتياجات العسكرية قد فتحت أمام الأتراك بعض المجالات الاقتباس وليس فقط في العلوم العسكرية الجديدة ، ولكن كذلك في العلوم الطبية و في تعليم اللغات الأوروبية.

رابعا:بعد وفاة السلطان محمود الثاني واصل ابنه عبد المجيد الأول الإصلاح ويعتبر هذا الأخير أول سلطان عثماني يضفي على حركة تغريب الدولة الصفة الرسمية، إذا انه أمر بتبني الدولة لهذه الحركة وأمر بإصدار فرماني همايون وكلخانة الذيْن عرفا بالتنظيمات العثمانية، وبهذين الفرمانين تم استبعاد العمل بالشريعة الإسلامية.

خامسا: وضعت التنظيمات الدولة العثمانية رسميا على طريق نهايتها كدولة إسلامية، فعلمنة القوانين ووضع مؤسسات تعمل بقوانين وضعية والابتعاد عن التشريع الإسلامي، في المجالات التجارة والسياسة والاقتصاد .

سادسا : جاءت التنظيمات كنتيجة طبيعة للامتيازات الأجنبية وبها انحطت الدولة العثمانية فالامتيازات الأجنبية أدت إلى فتح أبواب الإمبراطورية على مصراعيها لتغلغل النفوذ الأجنبي .

سابعا : اخطر ماجاءت به التنظيمات هو تعزيزها لنظام الامتيازات الأجنبية، وقد تبين ذلك بشكل واضح من خلال خط كلخانة حيث اقر رسميا حق الأجانب بممارسة كل أنواع التجارة وبحقهم في تملك الأراضي وهو أمر جاء بترتيبات سريعة و خطيرة في الواقع الاقتصادي الإسلامي.

ثامنا : إن صدور قوانين رسمية (التنظيمات)عملت على تغريب المجتمع الإسلامي وتسببت في تكون تيارين داخل الدولة :تيار يتمثل في أقلية نخبوية متأثرة بثقافة الغرب تعمل على علمنة المجتمع و السياسة وأكثرية ساحقة معارضة للغرب من العامة يقودها رجال الدين فهم يرون أن الإصلاحات المستوردة من الخارج مخالفة للشريعة الإسلامية وتهدم بنيان المجتمع الإسلامي وحضارته.

تاسعا : على الرغم من التعثر الذي شهده تطبيق التنظيمات في المجتمعات الأهلية والمحلية وهو تعثر ناجم عن الممارسة الاجتماعية السياسية للفئات و الطبقات وعن انحراف وسوء استخدم النصوص، إلا انه تمكن المصلحون مواصلة الإصلاح في مختلف المحالات .

عاشرا: لم تطبق التنظيمات في جميع الولايات العثمانية و العربية في درجة واحدة من السرعة والشمولية فكانت ولاية الشام أول ولاية طبقت فيها .

وأخيرا: إن هذه الإصلاحات سمحت للأجانب بحق التملك وشراء الأراضي في الدولة العثمانية، مما هيأ لها المجال لنشر ثقافتها المسيحية، وقد وجدت في دول بلاد الشام خاصة لبنان التربية الخصبة لذلك، نظرا للتكوين الاجتماعي المجتمع الشامي، فأخذ الأوروبيون في إرسال بعثاتهم التبشيرية لبلاد الشام، وشيدت لها الأبنية والمدارس، وقد انتشرت هذه المدارس بكثرة في بلاد الشام، وأصبحت الدول الأوروبية تتسابق لذلك (روسيا أرثوذكسية وفرنسا كاثوليك وبريطانيا بروتستانت)فنتج عن ذلك اتساع الهوة بين المسلمين والمسيحيين، وظهرت فكرة القومية العربية، ذلك أن هذه الإرساليات الأجنبية كانت تشجع على الانفصال، من خلال تبشيرها بالعروبة من دون الإسلام، فانعكس عنها ظهور حركات انفصالية تنادي بالعلمانية والتي تعني فصل الدين عن الدولة، ونجح فيما بعد إسقاط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية.

الملاحق

الملحق01:



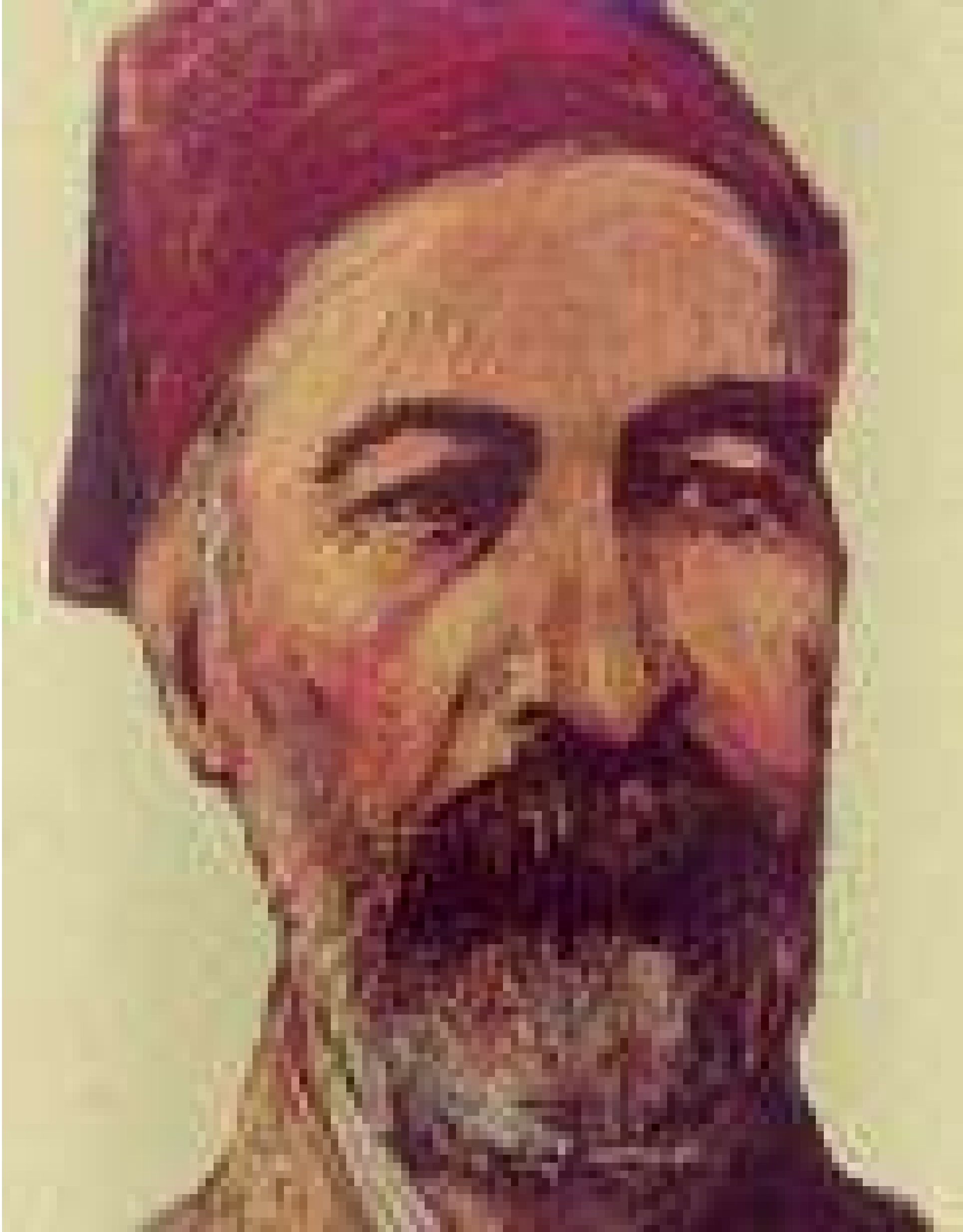
الصورة توضح: السلطان محمود الثاني (1800_1858)انظر: الكاتب سيف الدين :أطلس التاريخ الحديث،ط4، دار الشرق العربي،حلب، 2010،ص65

الملحق02:



الصورة توضح:السلطان عبد المجيد الاول،انظر: الكاتب سيف الدين، المرجع نفسه، ص65.

الملحق03:



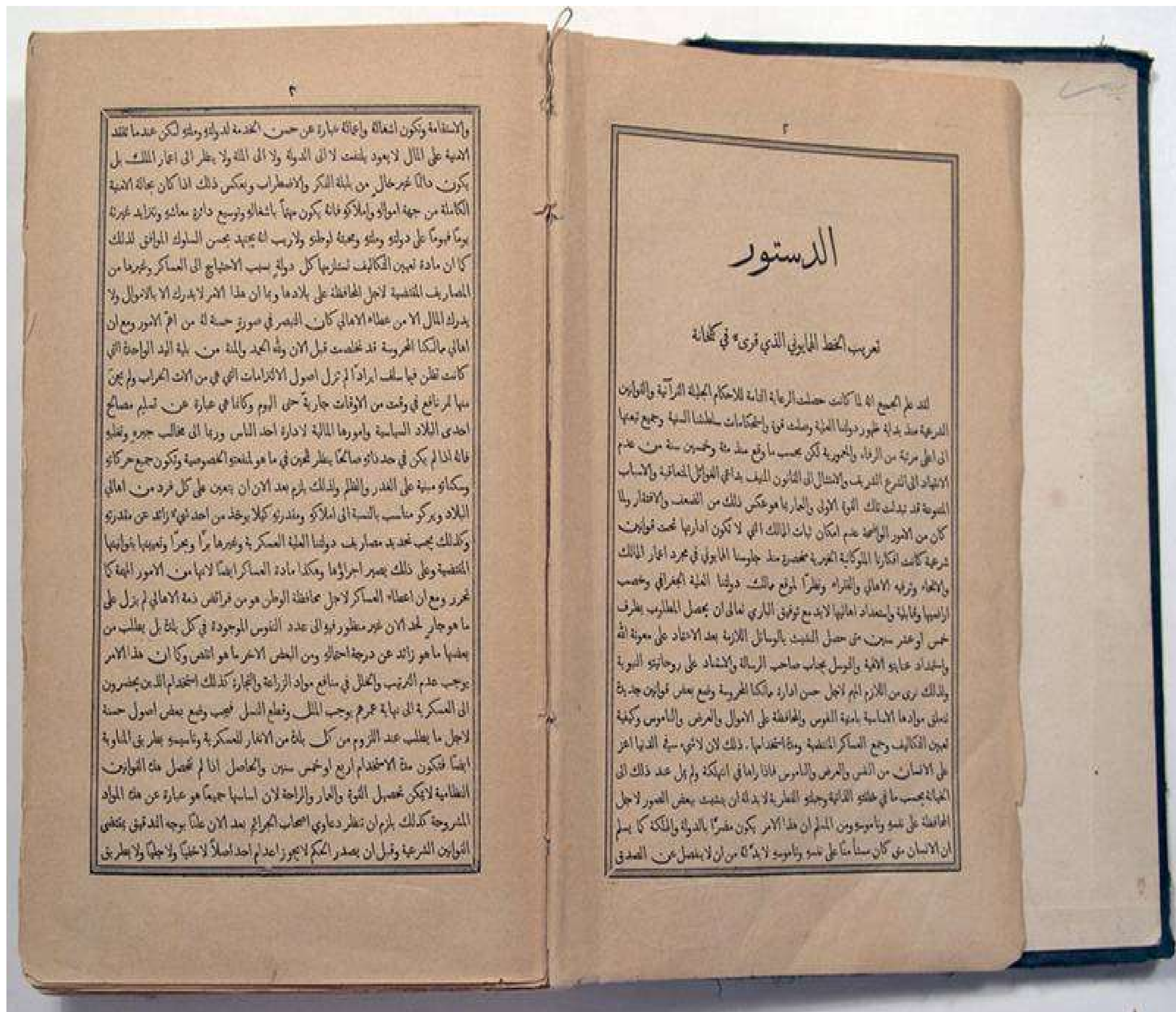
الصورة توضح:مصطفى رشيد باشا متاحة على: www.wikipedia.org

الملحق 04:



الصورة توضح:محمد أمين عالي باشا متاحة على: www.wikipedia.org

الملحق05:

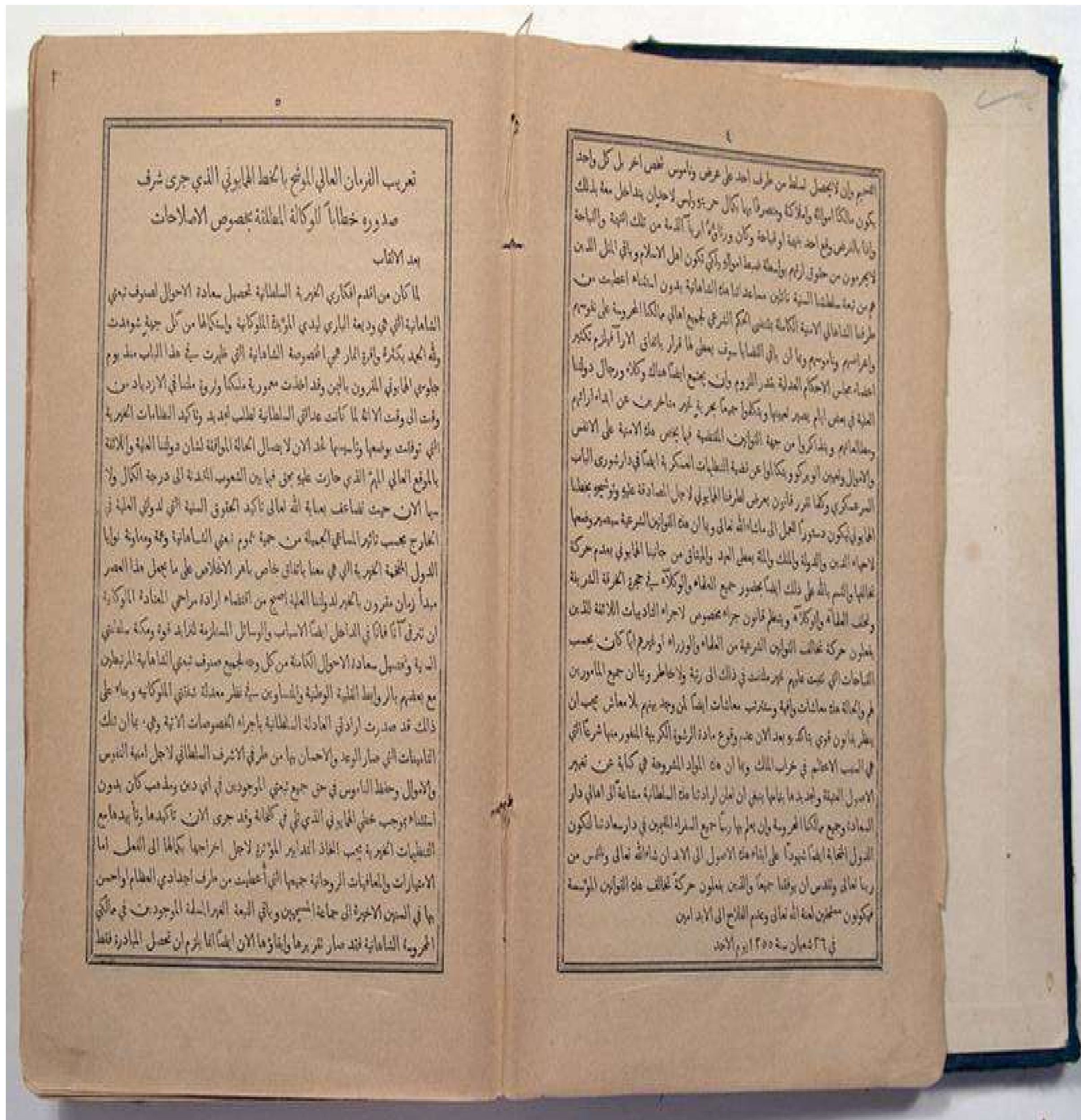


الدستور

تعريب الخط الهمايوني الذي قرئ في كلخانة

الصورة توضح:فرمان الهمايون انظر: الدستور : ترجمة من اللغة التركية / نوفل افندى نعمة الله نوفل ؛ مراجعة خليل امتدى الخوري.- بيروت : المطبعة الأدبية ، 1303هـ ج. 1،ص ص2-3

الملحق06:



تعريب الفرمان العالي الموشح بالخط الهمايوني الذي جرى شرف صدوره خطاباً للوكالة المطلقة بخصوص الاصلاحات

بعد الالقاب

في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ يوم الاحد

الصورة توصح:تابع لفرمان الهمايون، انظر: نوفل افندي نوفل، المرجع نفسه،ص ص 4_5.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1) القران الكريم

اولا: المصادر

2) البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، كتاب الديات، ح6914.

3) خير الدين التونسي ،أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك،تق:الحداد محمد،دار الكتاب المصري،القاهرة،2012

4) الدستور : ترجمة من اللغة التركية / نوفل افندى نعمة الله نوفل ؛ مراجعة خليل امتدى الخوري.- بيروت : المطبعة الأدبية ، 1303هـ

5) سرج فندي ،تاريخ سورية ،المطبعة الأدبية ،بيروت ،1881

6) شكيب ارسلان،تاريخ الدولة العثمانية، تح:السامحي حسن سويدان، ط1، دار ابن كثير بيروت،2001.

7) المحامي فريد بك ،تاريخ الدولة العثمانية ،تح: إحسان حقي،ط1،دار النفائس، بيروت، 1981م .

8) مشاقة ميخائيل، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، [د.د]القاهرة ،1908.

ثانيا: المراجع

9) ابن تيمية،السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية،تح:العمران علي ابن محمد،دار الفوائد،جدة،[د،س].

10) احمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993.

11) انطونيوس جورج،يقظة العرب ،تر:ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ،ط8،دار العلم للملايين، بيروت ،1987.

12) أوغلي أكمل الدين إحسان، الدولة تاريخ وحضارة، تر:سعداوي صالح، استانبول،1999.

13) برج محمد، التريخ العربي الحديث والمعاصر، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.

14) بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية (1517-1924م)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، 2000.

15) بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر: أمين فارس ،دار الأنيس للنشر ،وهران 2011.

16) بني المرجة موفق، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج، الكويت،1984.

17) بيضون جميل وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد، 1992.

18) بيومي زكريا سليمان، قراءة إسلامية في تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر 2009.

19) حلاق حسان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

20) الخالدي محمد فاروق ،المؤامرة الكبرى على بلاد الشام، ط1،دار الراوي، الدمام، 2000.

21) الخطيب مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والالقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسائل، بيروت،1996،

22) درويش هدى، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية ،ج1،دار القلم، دمشق، 2002.

23) الدوري عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2001.

24) الروقي عايض، حروب محمد علي في الشام، ط1، جامعة القرى، الرياض، 1419هـ،

25) الزبيدي مفيد، موسوعة التاريخ الاسلامي (العهد العثماني)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

26) زهدي عبد المجيد ،تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2009

27) سوادي هشام، تاريخ العرب الحديث (1516_1918)، ط1،دار الفكر،عمان،2009

28) السيد فرج،حروب محمد علي ،مكتبة عبد الحميد بدوي،القاهرة،1999.

29) شاكر محمود التاريخ الاسلامي –العهد العثماني –ج8،ط3،المكتب الإسلامي ،بيروت 1991.

30) الصلابي محمد ،الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط ،ط1،دار التوزيع والنشر الاسلامية ،مصر،2001.

31) العزاوي قيس جواد،الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط،ط1،الدار العربية للعلوم ،بيروت،1994.
32) عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ لبنان الحديث ،1515-1915 ،ط1،دار النهضة العربية ،لبنان ،2004.
33) عمر عبد العزيز عمر،تاريخ المشرق العربي (1516_1922)،دار النهضة العربية،لبنان،[د،س].
34) عودة محمد عبد الله،تاريخ العرب الحديث،دار الاهلية،عمان،1989.
35) عوض عبد العزيز،الإدارة العثمانية في ولاية سورية،دار المعارف،مصر،1969
36) عيسى الحسن ،الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار ،ط1،الأهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ،2009.
37) غربي الغالي ،دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2011.
38) الغزالي محمد ،إحياء علوم الدين،مج2.ط1،دار ابن حزم،العراق،2005.
39) غنيمي رأفت ،تاريخ العرب الحديث ،عين دراسات البحوث الانسانية والاجتماعية ،مصر 1994.
40) قطوش محمد سهيل ،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ،ط2، دار النفائس ،بيروت ،[د، س].
41) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، دار الفرابي، بيروت، 1985
42) متنتران روبير،تاريخ الدولة العثمانية ،ج2،ط1،تر:بشير سباعي،دار الفكر للدراسات ، القاهرة، 1989.
43) محمد التوجي، بلاد الشام إبان العهد العثماني ،ط1،دار المعرفة ،بيروت ،2004.
44) محمد كامل ظاهر،الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر،دار البيروني للطباعة و النشر،[د،م]،[د،س].
45) مصطفى محمود نادية،العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي،ج11،ط1،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،القاهرة،1996
46) المغازي اماني ،دور الانكشارية في اضعاف الدولة العثمانية ،ط1،دار القاهرة ، القاهرة ، 2008.

47) المنصور ميمونة ،تاريخ الدولة العثمانية ،دار الحامد ،عمان ،2007

48) النجار جميل موسى ،الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1769_1918،ط1،مكتبة المدبولي ،القاهرة 1989.

49) نخلة محمد عرابي، تاريخ العرب الحديث ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة ،2010.

50) نمير طه ياسين ،تاريخ العرب الحديث والمعاصر ،ط1،دار الفكر ،عمان ،2010.

51) نوار عبد العزيز،تاريخ الشعوب الإسلامية ،دار الفكر العربي،القاهرة،1998.

52) الهاشمي عبد المنعم ،الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، بيروت ،2004.

53) ياغي إسماعيل ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي ،ط2،مكتبة العبيكان[د، م]1998.

54) يريش محمد ،مفهوم الإصلاح نحو إصلاح لفهم الإصلاح ،شبكة الألوكة،مصر،[د،س].

55) يلمزاوتونا،تاريخ الدولة العثمانية، ج2،تر:عدنان محمود سليمان،شركة الهلال،استانبول،1990.

المجالات:

56) اوربيل هايد،"موقف العلماء من الإصلاحات في عهد سليم الثالث و محمود الثاني "، تر:الحارس عبد اللطيف، **مجلة الاجتهاد**، ع45-46،دار الاجتهاد، بيروت، 2000،ص24.

57) البحراوي محمد ،"حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني" **مجلة الاجتهاد** .ع45_46،دار الاجتهاد،بيروت ،1998

58) حبيب محمود صالح ،"البعثات التبشيرية الروسية في بلاد الشام (سوريا ولبنان)1840-1914"،**مجلة دراسات تاريخية** ،العدد65-66،ط 10،لجنة كتابة تاريخ العرب ،1998،ص159.

59) حلاق حسان ،"المسألة الشرقية وتطوراتها الدولية حتى مؤتمر باريس 1856م" ،**تاريخ العرب والعالم** ،العدد 8،دار النشر العربية ،بيروت 1979م

60) سنو عبد الرءوف، "الإصلاحات العثمانية والإصلاحات الأمريكية مقارنة سياسية ثقافية"،**جريدة النهار**، ع21_19،2004/07/22،بيروت،ص05

61) كوثراني وجيه ، "من الدولة العصبية إلى الدولة الأمة"،**مجلة الفكر العربي** ، ع28،معهد الانماء العربي،بيروت،1982،ص150

62) الكيلاني عمر نجم الدين،"مفهوم الإصلاح في القران الكريم،"**مجلة ديالي**،ع الثامن والعشرون،كلية التربية الأصمعي،[د.م]،2008.

63) مكارثي جوستين،"سياسة الإصلاح العثماني"،تر:الحارس عبد اللطيف، **مجلة الاجتهاد**،،بيروت، دار الاجتهاد،2000.

الرسائل الجامعية:

64) بعيو غانية،التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية،رسالة ماجستير التاريخ الحديث،إشراف غربي غالي،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر،2008_2009.

65) قاري ياسر بن عبد العزيز محمود، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية ،أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الثقفي يوسف بن علي ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة أم القرى ،2001.

66) بن الوذيناي خلف،الدولة العثمانية والغزو الفكري ا،رسالة الدكتوراء،قسم دراسات العليا التاريخية و الحضارية،جامعة ام القرى ،1990.

الموسوعات:

67) جوزف صقر ،موسوعة قصة الحضارة العربية ،م 3-4،EDITO CREPS,INT،بيروت 1999،

68) صلاواتي ياسين،الموسوعة العربية والموسعة ،م8،موسوعة التاريخ العربي ،بيروت،2001،ص 3736.

69) غربال شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، م1، دار الشعب، القاهرة، 1965،ص2188.

70) الكيالي عبد الوهاب،الموسوعة السياسية،ج1،دارالهدى،بيروت،[د،س].

71) محمد حرب ،موسوعة سفير للتاريخ الاسلامي-الدولة العثمانية-،دارسفير،القاهرة،[د،س].

72) محمود محفوظ ،الموسوعة العربية الميسرة ،م3،ط2،دار الجيل ،القاهرة ،2001.

الاطالس:

73) الكاتب سيف الدين :أطلس التاريخ الحديث،ط4، دار الشرق العربي،حلب، 2010

القواميس:

باللغة العربية:

74) ابن المنظور،لسان العرب،مج2،تق احمد فارس ،دار صادر،بيروت،[د،س].

75) الالواسي محمود،روح المعاني،ج9،تص:شكري الالواسي،دارا حياء التراث ،بيروت، ،[د،س].

76) صابان سهيل ،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،مكتبة الملك فهد ،الرياض، 2000

77) الفيروز أباد،القاموس المحيط،ط6،مؤسسة الرسالة،بيروت،1998.

78) مؤنس رشاد الدين ،المرام في المعاني والكلام ،دار الراتب الجامعية ،بيروت،[د،س].

باللغة الاجنبية:

79) Dictionnaire Oxford Arabic, Arab Blad, 2014

المواقع الالكترونية:

80) www.wikipedia.org

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام والأماكن:

01-فهرس الأعلام :

-أ-

إبراهيم الأول ص14

إبراهيم باشا ص36، 51

أحمد الثالث ص14، 18.

أحمد باشا الجزار ص16

أحمد توفيق باشا ص41

إسحاق أفندي ص29

-ب-

بايزيد الثاني ص9

بكر بكي محمد ص15

-ج-

جلال الدين أغا ص21

-خ-

خير الدين التونسي ص39

-ز-

زاده ظاهر أفندي ص22

زاده عبد الوهاب ص22

-س-

سليم الثالث ص 14 ،16، 22

سليم محمد باشا ص22

سليمان القانوني ص9 ،13، 21 ،35

-ش-

شعيب عليه السلام ص6

-ظ-

ظاهر العمر ص 17

-ع-

عبد الحميد الثاني ص8

عبد المجيد الأول ص8 ،10، 19 ،28، 30 ،31

عثمان الثاني ص 13

علي بك ص17

-ك-

كمال نامق ص41

-م-

محمد أسعد أفندي ص23

محمد الرابع ص14

محمد أمين عالي باشا ص10

محمد ضاهر عارف ص37

محمد علي ص16،20 ،30 ،36 ،39،51

محمد مظهر باشا ص24

محمود الأول ص 14

محمود الثاني ص8، 9، 19 ، 20 ،21 ،23 ،25 ،26 ،27 ،28 ،35 ،36 ،37

مراد الرابع ص 12 ،13

مصطفى الثالث ص25

مصطفى الرابع ص9

مصطفى رشيد باشا ص9 ،10 ،21 ،28 ،29، 38

02-فهرس الأماكن:

-أ-

أدرنه ص25، 36

الأردن ص45

اسطنبول ص21، 24 ،27، 28، 33، 52

أطنه ص17

الأناضول ص17، 18، 25

إيران ص 15

ـبـ

باريس ص9، 47.

بريطانيا ص19، 29، 30، 36، 47،

البصرة ص25

بغداد ص25،

البلقاء ص46

البلقان ص20

بووليا ص18

بيروت ص25، 46، 49، 51، 52

ـتـ

ترانسلفانيا ص18

تركيا ص29، 42

تونس ص15

-ج-

الجزائر ص15

-ح-

الحجاز ص17، 35، 45

حلب ص 51،

حماه ص 51، 52.

حمص ص52

حوران ص 51، 52

-خ-

الخليل ص17 .

-د-

دمشق ص 25 ،51 ،50، 52

دير الزور ص25

دير القمر ص50، 52

-ر-

روسيا ص17، 18، 20، 29، 32، 33، 32، 36، 44، 46.

-س-

سلوفانيا ص18

سوريا ص15، ، 41، 45، 50

_ش_

الشام ص 17، 35، 44، 46، 49، 50، 51، 52 .

_ص_

الصربيا ص14

الصفد ص17

صيدا ص 17، 51، 52.

_ط_

طبرية ص17

طرابلس ص50 ،51، 52

_ع_

العراق ص15، 20، 25، ، 41،

عجلون ص52

عكا ص18، 48، 51، 52.

_ف_

فرنسا ص18، 19، 29، 30، 32، 35، 36

فلسطين ص17، 46.

ـقـ

القدس ص17، 25، 52.

القرم ص46

ـكـ

كرواتيا ص18

كريت ص18

ـلـ

اللاذقية ص46، 51، 52.

لبنان ص41، 48، 50 ، 52،

لندن ص9

ليبيا ص15

ـمـ

مصر ص17، 20، 29

معرة النعمان ص 52

الموصل ص14، 25

ـنـ

النمسا ص18، 42.

ـيـ

يافا ص17

اليمن ص25، 35، 45

1. اليونان ص25، 36

الإهداء..

شكر و عرفان..

مقدمة.. .... أ

مدخل 5

أولا:تعريف الإصلاح 6

ثانيا:مفهوم الإصلاح في الدولة العثمانية........... 8

ثالثا:رواد الإصلاح 9

1)مصطفى رشيد باشا (1800_1858) 9

2)محمد أمين عالي باشا(1815_1871) 10

الفصل الأول :لجوء الدولة العثمانية إلى الإصلاح..... 13

المبحث لأول : أسباب التوجه العثماني للإصلاح............ 13

أولا: أسباب داخلية............ 13

1)ضعف السلاطين... 13

2)فساد الجيش الانكشاري.. 14

3)تعدد مراكز السلطة 15

4) فساد الوزراء.. 15

5)تعدد القوميات..16

الحركات الانفصالية 17

ثانيا:أسباب الخارجية.. 18

1) حروب الدولة العثمانية الطويلة... 18

2) الامتيازات الأجنبية.. ... . ص19

المبحث الثاني: مظاهر الإصلاحات العثمانية.................................... 20

أولا:إصلاحات محمود الثاني... 20

1) إصلاح الجيش الانكشاري.. 20

2) الإصلاحات الإدارية والقضائية 27

3) الإصلاحات الثقافية... 28

ثانيا:الإصلاحات في عهد عبد المجيد... 29

1) خط شريف كلخانة...29
2) خط همايون 1856م.. 31
3) إصلاحات مكملة... 33

الفصل الثاني: المواقف المختلفة من الإصلاحات وأثارها على بلاد الشام.................. 34

المبحث الأول: المواقف من الإصلاحات 1826_1861..................................... 37

أولا:ردة فعل من إلغاء الجيش الانكشاري..................................... 37

1) موقف الانكشاريون... 37
2) موقف العثمانيين:... 38
3) موقف العلماء:.. 39

ثانيا:مواقف من صدور منشوري كلخانة و الهمايوني 39

1) موقف المسلمين.. 40

2) موقف المسيحيين... 42

3) موقف الطبقة المثقفة..43

4) موقف الأوروبيين... 44

المبحث الثاني:آثار الإصلاحات على بلاد الشام:.................................... 46

أولا:ثقافيا:... 47

ثانيا:عسكريا واقتصاديا :...49

ثالثا:اجتماعيا:.. 51

رابعا:إداريا:..52

خاتمة... 56

ملاحق.. 59

قائمة المصادر والمراجع.................. ....66.

فهرس الأعلام والأماكن... 73

فهرس الموضوعات..80